Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
Faculté des Sciences économiques, Commerciales et Sciences de Gestion
2020 – 2021

- **Niveau : L 1** **Semestre : S1**
- **Domaine : SEGC**
- **Matière : Introduction à la sociologie 1**
- **Enseignant : BENCHAREF HOUCINE**
- **Séquence : C15 / 15-15**
- **Code de la ressource : L1_S1_SEGC_D112_C15/15**

مقياس: مدخل الى علم الاجتماع

السنة الأولى علوم اقتصادية

السداسي الأول

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

منسقة المقياس الأستاذة: د. براس دليلة

(2021 / 2020)

الأستاذ: توباش شكيب محاضر للمجموعات: 1+2+3+4

الأستاذ: بن شارف حسين محاضر للمجموعات: 5+6+7+8+9+10

المحاضرة الرابعة عشرة: بعض نماذج الدراسات السوسيو اقتصادية

المراجع

- الغزوي، فهمي وآخرون، 2006، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر للتوزيع،عمان: الأردن.(مرجع رئيسي)
- بدوي، السيد مجمد، 1981، مبادئ علم الاجتماع، ط2، دار المعارف، الإسكندرية.
- بركات ،حليم، 2000، **المجتمع العربي في القرن العشرين** ، ط، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جدنز، انتوني، 2005، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ط4، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- خمش، مجد الدين، 1998، **علم الاجتماع**، دار مجدلاوي، عمان: الأردن.
- عثمان، إبراهيم، 1999، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر للتوزيع، عمان: الأردن.
- الدقس، محمد، 1996، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي، عمان: الأردن.

علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

لاحظ ألفرد مارشال Alfred Marshall فى محاضر افتتاحية له بجامعة كمبردج عام ١٨٨٥، حينما كان بصدد الحديث عن فكرة كونت عن العلم الاجتماعى العام ما يلى: "لاشك فى أنه إذا وجد هذا العلم، فإن الاقتصاد سيكون سعيداً بأن ينضوى تحت جناحه. لكنه لم يتحقق حتى الآن، بل لا توجد علامات تشير إلى إمكانية وجوده، ولهذا فلا جدوى من الانتظار العقيم. إن علينا أن نفعل ما فى وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية".

والآن، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا؟ إننى لا أعتقد ذلك. لقد وجد علم الاجتماع الاقتصادى، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص فى النظرية الاقتصادية، وقدموا إسهاماً فى دراسة الظواهر الاقتصادية. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفسهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التى تظهر فى التحليل الاقتصادى دائماً والتى مؤداها: "أنه مع تثبيت كل الظروف الأخرى"، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا إلى ما وراء الوصف (الذى يشغل جزءاً كبيراً من المؤلفات الاقتصادية المدرسية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات

قبلية بسيطة عن السلوك الإنساني.

ويمكن أن نجمع الانتقادات والإسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين، فهناك أولاً الدراسات النقدية، التي استهدفت الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً مستقلاً تماماً. وقد تبنى هذا المدخل – على سبيل المثال – لوى في مؤلفه: **الاقتصاد وعلم الاجتماع** الذي تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحت وجوانب النقص فيه، فاكتشف مبدأين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما: "الإنسان الاقتصادي"، والمنافسة أو انتقال عوامل الإنتاج. ولقد ذهب لوى إلى أبعد من ذلك، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع.

وهناك مدخل مماثل لذلك يمثل سيميان F. Simiand في مؤلفه **"المنهج الوضعي في علم الاقتصاد"**. وكان سيميان معاوناً لدوركايم في مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique وتبنى المدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاقتصادية. وهو يرى في مقالاته التي تشكل هذا المؤلف أن المبادئ الأولى هي بمثابة فروض بحاجة إلى اختبار، أكثر مما هي نقطة انطلاق للاستنباط المنطقي الذي يخلص إلى نتائج لا تزيد في صدقها عن الفروض الأصلية. والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض في رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجي.

ويعتبر مؤلف ماكس فيبر: **الاقتصاد والمجتمع** Wirtschaft und Gesellschaft محاولة كلاسيكية لإدخال بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام. وهناك عمل حديث لتالكوت بارسونز وسملسر – يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحاً إلى حد ما – يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هي جزء من النظرية السوسيولوجية العامة. ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضاً تلك الكتابات التي حاولت صياغة مبادئ الاقتصاد الاجتماعي.

ونستطيع أن نميز ثانياً الدراسات السوسيولوجية العديدة التي اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية، حيث فحص سيميان إمبيريقياً في مؤلفه: **الأثمان والتطور الاجتماعي للنقود** (باريس، ١٩٣٢، ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الأجر ومستويات الثمن، وطور نظرية سوسيولوجية للأجور. وهناك مؤلف حديث في هذا المجال لباربارا وطون Barbara Wooton بعنوان: **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** (لندن، ١٩٥٥) وفيه حللت وطون أولاً الجوانب غير الملائمة في النظرية

الاقتصادية الكلاسيكية للأجور، ثم قدمت تحليلاً سوسيولوجياً لمحددات الأجر والفروق فى المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطانى. ويعتبر القسم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية، إذا أنه يدرس الإجراءات الفعلية، والمناقشات حول المساومة على الأجور فى المجتمع البريطانى الحديث.

وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية، لعل أهمها تلك التى تتعلق بنظرية المنشأة. ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen بعنوان **نظرية مشروع العمل** (نيويورك، ١٩٠٤)، بالإضافة إلى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات، وبخاصة دراسة بيرل A. A. Berle ومينز G. C. Means بعنوان: **الشركات الحديثة والملكية الخاصة**.

وهناك ثالثاً أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للأنساق الاقتصادية. وهنا بالذات يتسم التراث السوسيولوجى بالثراء، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادى التى أهملها علماء الاقتصاد، أو تناولوها بطريقة سطحية. ومن بين الدراسات العامة التى تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتى قدمها علماء الاجتماع، وبعض الاقتصاديين ذوى العقلية الاجتماعية، نظرية ماركس عن رأس المال، ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل دراسة زومبارت W. Sombart بعنوان: **الرأسمالية الحديثة**، ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان: **نشأة الاقتصاد**، وكتابات ماكس فيبر عن الرأسمالية، وأعمال هوبسون J. A. Hobson وبخاصة دراسته: **تطور الرأسمالية الحديثة والإمبريالية**، وكتابات أخرى عديدة لهنرى سى Henry Sée.

وهناك دراسات حديثة متعددة فى هذا الميدان ذاته، يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية، منها مؤلف شومبيتر J. Schumpeter **الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية**، ومؤلف ستراتشى J. Strachey **الرأسمالية المعاصرة**، ومؤلف جالبرايث K. Galbraith **الرأسمالية الأمريكية** American Capitalism. وتوجد بالإضافة إلى ذلك، مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الاقتصادى، وبخاصة النماذج البدائية.

وبالإضافة إلى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية، أسهم علماء الاجتماع فى دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادى مثل: نظام الملكية،

وتقسيم العمل، والمهن، والتنظيم الصناعى.

على أننا نستطيع أن نذهب إلى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذين ارتبطا ارتباطاً وثيقاً فى نشأتهما – فى أعمال كويزناى وآدم سميث – ثم اقترفا بعد ذلك – باستثناء أعمال المدرسة التاريخية الاقتصادية فى ألمانيا – قد أصبحا أشد ارتباطاً مرة أخرى فى السنوات الأخيرة. ولا يرجع ذلك فقط إلى تطور علم الاجتماع، وإسهامه المباشر فى الدراسات الاقتصادية، وإنما إلى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته.

وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير إليهما فى هذا الصدد: الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق إلى الإنتاج القومى الشامل أو الدخل القومى، ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصاد إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة فى النمو الاقتصادى. ويبدو هذا التغير بوضوح فى كثير من الأعمال الحديثة حول مشكلات التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة، بحيث أصبح من الضرورى على عالم الاقتصاد أن يتعاون مع عالم الاجتماع، أو أن يصبح هو ذاته عالم اجتماع.

ويتمثل الجانب الثانى فى تطبيق نظرية الاحتمال على الظواهر الاقتصادية، حيث أدى ذلك إلى إجراء بحوث أكثر واقعية للسلوك فى المنشآت الاقتصادية. والأهم من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعى الذى يجب أن يكون عاماً بحيث يشمل نماذج أخرى. ومعنى ذلك كله أن المشكلات الاقتصادية والسوسيولوجية بصفة عامة يمكن تحليلها فى ضوء إطار تصورى واحد، بذلك يتعين تحقيق التكامل بين بعض جوانب كل من النظرية السوسيولوجية والاقتصادية. وليس هناك شك فى إمكانية تحقيق هذه الإنجازات. وهناك بالفعل بعض المحاولات المعاصرة التى تهدف إلى تطبيق نظرية الاحتمال فى علم الاجتماع.

وإذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لاشك فيه، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتعميمات السوسيولوجية فى دراستهم للمشاكل الاقتصادية. وهناك فئة محدودة جداً من علماء الاجتماع هم الذين اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص فى دراسة الظواهر الاقتصادية وربما الإسهام فى تطوير نظرية أكثر واقعية.

الاستهلاك (Consumption)

برزت سوسيولوجيا الاستهلاك (Consumption) بشكل كبير في العقدين الأخيرين، وشكّلت تحديات جذرية للأسس الرئيسة لعلم الاجتماع. ففي استعمالاتها الإنكليزية المبكرة كافة تقريباً، نجد أن كلمة الاستهلاك كانت تحمل دلالات سلبية، حيث كانت تعني الإهلاك والتبديد والاستنزاف. وبحلول القرن التاسع عشر، أصبح يتم مضاهاة الكلمة بالحسنات الإيجابية (والذكورية) للإنتاج كإطار مفيد اجتماعياً، بينما أصبحت النظرة إلى الاستهلاك نفسه باعتباره عملاً تقوم به النساء وحدهن. وكان مؤيدو اتخاذ مدخل جديد في التعامل مع الاستهلاك قد أصروا على أن فهم طبيعة الحياة الاجتماعية المعاصرة يتطلب التخلي عن المخاوف القديمة لمنظري القرن التاسع عشر الذين جعلوا من الإنتاج الصناعي وموقع الطبقات (Class Location) المصدر الرئيس للمعنى والتنافر في المجتمع. وليس من قبيل الصدفة رؤية أن الكثير من الدراسات الرئيسة التي تناولت الاستهلاك نُشرت في الثمانينيات، عندما مر

الكثير من البلدان بحالات من ازدهار الإنفاق الاستهلاكي التي دفعت النمو الاقتصادي، وأن البلدان تبنت سياسات سوقية تقوم على الليبرالية الجديدة، وأصبح خطاب حرية الاختيار يتخلل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا تقتصر التعريفات السوسيولوجية الجديدة للاستهلاك على عمليات الشراء الشخصية واستخدامات السلع والخدمات التي كانت بادية في هذا الوقت؛ ذلك أنها تكشف عن العلاقات الاجتماعية التي تهيكل الفردية الواضحة التي تسم هذه الخيارات والرغبات والمعاني.

بيد أن بزوغ الاهتمام الأكاديمي بالاستهلاك لم يأت مجرد انعكاس لهذا السياق التاريخي الأخير، كما أنه ليس عدلاً الزعم أن الدراسات الكلاسيكية تجاهلت هذا الموضوع. كان المنظرون الكلاسيكيون يفهمون الاستهلاك بأشكال مختلفة، إذ إنه كان يقع عادة في مكانة هامشية من أي نظرية اجتماعية أكثر عمومية. فعلى سبيل المثال، ارتأى ماركس الرغبة في الاستهلاك كحالة «تميمية بالسلع» (Commodity Fetishism) سببها الرأسمالية، بينما تناول كل من تحليل ماكس فيبر لمجموعات المكانة (Status Groups) ووصف فبلين (Veblen) «للاستهلاك المنافي للذوق» التقسيم الطبقي الاجتماعي من حيث استعراضات الثروة والبريستيج. وأطلق دوركهايم تحذيراً منذراً بأنه بات ينجم عن الفورة التصنيعية المعاصرة رغبات استهلاكية غير قابلة للإشباع بشكل مرضي وتودي إلى تآكل الأساس الأخلاقي للنظام الاجتماعي. وكان سيميل (Simmel) هو أول منظر كلاسيكي يقول بالصفة المغوية للمسائل

البادية التفاهة مثل الموضة، ويبحث أشكال التوتر بين الاعتمادية المجتمعية والحرية الفردية التي تراها بالرغبة في الاختلاف، وكذلك الرغبة في التكيف الاجتماعي. وكانت هذه المعالجات للاستهلاك تعني أن يميل علماء الاجتماع اللاحقون لمعاملة الاستهلاك بنوع من الازدراء، وعلى نحو يتسم بالتصنيف الجنسي، حيث كان يُنظر إلى الاستهلاك كشيء حادث داخل العائلات، والذي يكون فيه «المستهلكون» هم النساء. وهذه هي العقيدة التي بدأت تلقى هجوماً من عدد من الاتجاهات.

وأتى أحد هذه التحديات من إعادة إحياء علم النفس الحضري في السبعينيات مع إطلاق مانويل كاستيلز (Manuel Castlls) للزعم الماركسي الجديد بأن «الاستهلاك الجماعي» هو العملية الرئيسة التي تُشكل المدينة وتضمن إحياء الرأسمالية. ولفت إلى دور الدولة في توفير السلع والخدمات ـ مثل التعليم والإسكان والنقل والمرافق الطبية ـ والتي كانت توفرها السوق في أماكن أخرى وأزمنة أخرى. ولم تقلل برامج الخصخصة التالية التي أطلقتها الحكومات الغربية الكثيرة من أثر هذه الحجج. ففي الواقع، تؤكد أن الفارق بين السلع التي يوفرها القطاع الخاص وبين تلك التي يتم توفيرها من قبل القطاع العام الجماعي لم يكن نتيجة أي خصائص جوهرية لها، ولكنها تحدث من خلال أشكال معينة من الصراع بين المصالح الخاصة والاقتصادية وحركات العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن النقاد سرعان ما شكوا من أن «ما هو حضري» لا يمكن تعريفه بشكل محض قياماً على الاستهلاك الجماعي وحده، إلا أنه ظهرت مداخل أخرى بدت تتحدى هذا المنظور السياسي الاقتصادي.

بزغ أحد أشكال التحليل الثقافي المؤثرة من خلال نقد مدرسة فرانكفورت للثقافة الجماعية، والتي اعتبرتها سبب الاستبعاد، نتيجة جانبها الاستغلالي واللاإنساني. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الحجة لم تتوافق مع واقع الحياة اليومية، ونجم عن نشوء حقل الدراسات الثقافية، خلال السبعينيات والثمانينيات، عدد كبير من الدراسات الإثنوغرافية للطرق التي كان بها الناس العاديون يستهلكون بشكل مبتكر المواد التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية.

وأتى تحدٍ ثالث من النسويين (Feminists) الذين اتخذوا موقفاً من الافتراضات الجنسية التي تقف وراء مفهوم الاستهلاك. وبدأت حجة النسويين من التأكيد أن ما يحدث من استغلال للنساء في عملية الاستهلاك، ولكنها انتقلت للحديث عن المتعة المكتسبة من الاستهلاك، وتساءلت إلى أي مدى يعد الاستهلاك عملاً ثقيلاً بدلاً من أن يكون متعة مقوية، وأدت أعمال النسويين في هذا الصدد إلى نشوء دراسات الموضة والجسد والتسوّق والدعاية.

وأتت مداخل جديدة للاستهلاك من المناقشات التي تناولت عصر ما بعد الحداثة وأعمال بودريلارد في الثمانينيات. وشهدت هذه المناقشات توسعاً في الدراسات التي تناولت تمزّق الثقافة والتحول الإستاتيقي للحياة اليومية وإعادة تنظيم الإنتاج الرأسمالي على امتداد الخطوط ما بعد الفوردية التي تعاونت لتؤدي إلى ميلاد ثقافة استهلاكية جديدة. وكان ما يجمع بين أي مجموعة متنوعة من المؤلفين هو القلق على الاستهلاك باعتباره

نشاطاً تواصلياً أكثر منه نشاطاً ذرائعياً (Instrumental). وكان هذا التركيز على صور الاستهلاك وعلاماته ورموزه قد أدى كذلك إلى تجدد الاهتمام بالهوية الشخصية على حساب الممارسات الجمعية.

وختاماً، كانت أعمال بيار بورديو قد أضافت إضافة مهمة إلى هذا الحقل، ويرجع ذلك جزئياً إلى أشكال ربطه الواضحة بالأعمال الكلاسيكية، بيد أنه يرجع كذلك إلى الأدلة الإمبريقية التفصيلية المحتواة في أعماله. وبالنسبة إلى بورديو، يأتي الاستهلاك مدفوعاً بحاجة المجموعات الاجتماعية لتحقيق المكانة من خلال أشكال «التمييز» التي تدعم المواقع الطبقية. وتعد الأحكام الذوقية (Taste Judgements)، والمتجذرة في الهابتوس (Habitus)، مؤشراً دالاً على الطبقة الاجتماعية، وترتبط ارتباطاً عميقاً بالقدرة الهرمية على الوصول إلى رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي ورأس المال الاجتماعي.

ومن هذه المصادر نشأت كثرةٌ من الأدبيات التي تتناول الاستهلاك مع قدر أكبر من التأكيد على الثقافة الاستهلاكية والهوية الشخصية. وكان أبرز الأشياء التي تم تجاهلها في هذا الصدد روايات ما أسماه كل من إليزابيث شوف (Elizabeth Shove) وألان وارد (Alan Warde) بـ«الاستهلاك غير الواضح» (Inconspicuous) وهو يمثل الأبعاد الأكثر دنيوية للممارسات التي تشكل كبرى مشاكل خسارة وتدمير الموارد الشحيحة. فعلى سبيل المثال، يشكل النفط للسيارات والكهرباء للثلاجات والمياه للغسالات بعضاً

من مصادر الطاقة المهمة بينياً والتي تجعل الاستهلاك ممكناً. كذلك فإن من الأمور التي لها دلالتها أن السيارات والثلاجات والغسالات نفسها تحولت من مجرد سلع رفاهية غير معتادة إلى صفات شاملة ولا جديد فيها بالنسبة إلى الكثير من المنازل الغربية. وعلاوة على ذلك، فإن الأنماط الاستهلاكية للعالم الأول تسهم ليس في معاناة بلدان العالم الثالث فقط، وإنما كذلك في نشوء شكل من أشكال الاستعمار الذي يذهب بعض النقاد إلى أنه يؤدي إلى تآكل التقاليد والتقليدية (Traditionalism). ومن خلال العودة إلى الاقتصاد السياسي للاستهلاك يستطيع علم الاجتماع أن يجد مساهمته الحيوية في هذا المجال.

الاغتراب (Alienation)

دخل هذا المصطلح حقل الفلسفة مع أعمال هيغل، كما دخل مجال الفكر الاجتماعي مع أعمال ماركس الذي حول فكرة هيغل إلى وصف للدولة وعملية يخسر العامة من خلالها أنفسهم وعملهم في الرأسمالية. واستقى ماركس هذا المصطلح مبدئياً من المناقشات الفلسفية للهيغليين الشباب (Young Hegelians)، على الرغم من إدراكه حتماً أصداء هذا المصطلح في النظرية القانونية التي يصف فيها مصطلحاً مماثلاً هو انتقال الملكية من شخص إلى آخر بعقد مُصدق عليه قانونياً يتضمن خسارة ومكسباً في الوقت نفسه.

بالنسبة إلى الهيغليين الجدد، كان الدين هو التعبير الجوهري للاغتراب لأن الناس هم من يخلقون عالم المعتقدات والسلطة الدينية ولكن يرونها بعد ذلك شيئاً خارجياً أو أجنبياً عن أنفسهم. وكان هؤلاء الهيغليون من أمثال لودفيغ فيورباخ (Ludwig Feuerbach) قد انتقدوا استخدام هيغل لهذا المصطلح. فبالنسبة إلى هيغل، كان نمو «الروح العالمية» للعقل أو الثقافة يتضمن مراحل أكبر فأكبر من

لم يفت على ماركس أن العمالة البشرية المنتجة، والتي لا تنتج إنتاجها بشكل مباشر لإرضاء احتياجات المنتج الخاصة، سوف ينشأ عن وجودها قيام المُنتج بصناعة منتج يفقد زمام السيطرة عليه. وبنظرة جوهرية إلى الموضوع، نرى أن كل الإنتاج يتضمن ما يمكن أن نسميه «الخلق الموضوعي» (Objectivation)، إنتاج شيء جديد يتمتع بالاستقلال الذاتي نسبياً عن المُنتج، ومن دون أن يتضمن هذا اغتراباً. ويتم اغتراب عملية الإنتاج والتبادل عندما تخرج من إطار سيطرة المُنتج المباشر ـ على نحو ما يحدث في الرأسمالية التي تكون فيها وسائل الإنتاج الحاسمة مملوكة ملكية خاصة. إن الإنتاج من أجل استهلاك الآخرين شيء مفيد طالما أنه يأتي نتيجة اتفاق واع واختيار ترسيمة تبادل.

بالنسبة إلى ماركس، كان العمل معبراً، وربما على أعلى درجات التعبير، عن الطبيعة الإنسانية (حتى أنه أطلق عليه اسماً خاصاً وهو (Species Being)، وحيث فقد العامل قدرته على التحكم بنشاطه الإنساني الأساس ـ وهو العمل ـ خليق بأن يؤدي إلى نشوء تجليات أخرى عن نظام اجتماعي مُستبعد وتتخذ هذه التجليات صورة تنامي الظلم والفقر في وسط الوفرة والمعاداة الاجتماعية وصراع الطبقات وأشكال الازدهار والكساد. بل إن الرأسماليين أنفسهم كانوا يقعون فريسة هذا الاغتراب، ويعانون منه مع محاولتهم المستميتة إبعاد بعضهم بعضاً من الوجود.

بالنسبة إلى ماركس، كان هذا الاغتراب يمثل خسارة للذات (Self) التي يشرحها في **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية**

(Economic and Philosophical Manuscripts) عام ١٨٤٤ على النحو التالي:

«حقيقة أن العمل يمثل كياناً خارجياً عن العامل، أي أنه لا ينتمي لجوهر وجوده الأساسي ـ ومن ثم فإن العامل لا يؤكد ذاته عندما يعمل، ولكنه بدلاً من ذلك يُنكر نفسه ويستشعر البؤس وعدم السعادة ـ لا تجعل من العمل شيئاً ينمي طاقته العقلية والجسدية، وإنما يعذب جسمه ويدمر عقله. ولذلك فإن العامل لا يشعر بنفسه وبوجوده إلا عندما لا يعمل... ولا يستشعر بحرية التصرف إلا في وظائفه الحيوانية ـ من أكل وشرب وتناسل. وعلى الرغم من صحة أن الأكل والشرب والتناسل هي وظائف إنسانية أصيلة، إلا أنها عندما تُجرد من كل المناحي الأخرى للنشاط الإنساني وتتحول إلى غايات نهائية وحصرية بحد ذاتها، فحينها تكتسي طابعاً حيوانياً».

وعليه، يرى ماركس أن الاستهلاك (Consumption)، مثل الإنتاج قد يعاني الاغتراب.

من الواضح أن ماركس يؤمن بوجود ارتباطات سيكولوجية لحالة الاغتراب، ولكن من الخطأ محاولة ترجمة المفهوم نفسه باعتباره ينطبق بصفة جوهرية على الحالات الذاتية. وكان الكثيرون قد حاولوا مقارنته مع مصطلح دوركهايم «Anomie» (اللامعيارية) ـ وهو الإحساس بانعدام الطبيعية وانعدام التوجيه ـ وهو ما يصحب زيادة تقسيم العمل. وعلى الرغم من الفقرة المقتطفة أعلاه، كان ماركس يعي أن بعض الفاعلين المجتمعيين المُستبعدين يستشعرون لبعض الوقت سعادة في اغترابهم. فخلال فترات التحسن في الدورة

التجارية، نجد العامل قد يرحب بفرص كسب المزيد من المال، ومن ثم القدرة على شراء بعض وسائل الترف لعائلته. ولكن هذا العامل يظل في الأساس في حالة اغتراب، وعلى نحو ما هو الحال مع البرجوازي الراضي أو المؤمن الديني المستشعر بالنشوة الدينية. وكان هربرت ماركوز (Herbert Marcuse) وغيره من الكتّاب في المدرسة الفرانكفونية يسجلون بأن هناك وسائل عديدة يظهر فيها «وعي سعيد» مُغرّب. وهذه الأطروحات النقدية هي الأقرب لروح التحليل الذي أورده ماركس من محاولة بعض علماء الاجتماع لاستخدام مفهوم الاغتراب كوسيلة لبحث توجهات العمال، كما هو الحال في كتاب روبرت بلونر (Robert Blauner) الأكثر شهرة **الاغتراب والحرية** (*Alienation and Freedom*). ونظراً إلى أن المفاهيم لا يمكن أن تصدر لها براءات اختراع، ظهرت محاولات لتحديد الأبعاد السيكولوجية للاغتراب. وقام بلونر بالفصل بين أربعة أبعاد سيكولوجية للاغتراب ـ وهي اللاقوة واللامعنى والعُزلة والغربة الذاتية. ومن زاوية مكان العمل، نجد أن حدة الاغتراب تبدأ ضعيفة مع العامل الحرفي وترتفع مع العامل الصناعي، وتتراجع افتراضياً في عالم العمل في الحقبة ما بعد الصناعية.

أحس ماركس نفسه بالحاجة إلى تحليل عالم العمل المُغرّب، مستخدماً لغة أكثر تمييزاً وأكثر مؤسسية. ويظهر مصطلح الاغتراب بشكل متناثر في كتابات ماركس اللاحقة. وعلى الرغم من ذلك فإن مقولته عن عملية التراكم وتوابعها تحت ظل الرأسمالية تنقل إلينا في الأغلب الإحساس بأنه لا يزال يتعامل مع عالم من

الاغتراب. وكان ماركس يصر على أن العامل لم يكن يبيع عملاً معيناً ولكنه كان يبيع «قوة عمل» يحدد طبيعتها رب العمل نفسه، وبما يمكن هذا الأخير من تحقيق قيمة فائضة. وبمجرد أن تتحقق القيمة الفائضة، فإنها تعيد تجديد هيمنة الرأسمالي على الموظفين أو العُمّال.

لماركس تحليل قاس للاستبعاد وعالم العمالة الأجيرة، ولكنه يبدي وضوحاً أقل في ما يتعلق بما يشكل اللا ـ اغتراب، على الرغم من أن «التحرير الذاتي للطبقة العاملة» و«سيادة المُنتجين المترابطين» تنتشر في كتاباته. وبينما نجد في كتاباته المبكرة أن إشاراته إلى الرأسمالية والسوق سلبية بالكامل، نجده في البيان الشيوعي *(Communist Manifesto)* وما تلاه من كتابات يرى إمكانية لتحقيق التقدم في النمو الرأسمالي وعلى نحو يخلق مصادر للإنتاجية والتعاون تسمح للمنتجين المترابطين بقمع الاغتراب الذي تمارسه الأملاك الخاصة الرأسمالية.

البناء الاجتماعي (Social Structure)

البناء الاجتماعي (Social Structure) هو أحد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، نظر إليه المنظّرون دوماً باعتباره يؤكد أحد طرفي الثنائية بين «البناء» «والعمل»، والتي ينتظم حولها علم الاجتماع المعاصر. ووجد هذا المصطلح على يد كل من أوغست كونت (O. Comte) وسبنسر (H. Spencer) ودوركهايم لوصف النمط المنظم للنشاط الاجتماعي. وأصبح الفكرة المنظمة المركزية للنظريات البنيوية الوظيفية التي شكلت الجانب الرئيس لعلم الاجتماع خلال القرن العشرين، وتطور باتجاهات جديدة على يد كتّاب بنيويين. ومع نهاية القرن العشرين، تعدل المفهوم بصورة كبيرة على يد منظري ما بعد البنيوية الذين كرهوا فكرته الظاهرة بأن الحياة الاجتماعية تنتظم من خلال إطار عمل أحادي التنظيم، وأكدوا بدلاً من ذلك السمة المتفرقة والهشة للعمليات «البنيوية».

تشير كلمة «بناء» إلى فعل بناء شيء ما والمنتج النهائي لفعل البناء هذا. كما أشارت الكلمة في الأصل إلى بناء مادي فعلي

والتوازن الداخلي للقوى المادية التي تمنحه تماسكاً. وانطلاقاً من هذا المعنى الجوهري شملت كلمة البناء مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تكوّن الجسم العضوي البيولوجي وأعضاءه المختلفة، والتكوينات الصخرية للأرض، وترتيب الذرات في جزئيات. واستخدم روّاد علم الاجتماع المصطلح بهذا المعنى للإشارة إلى المجتمعات باعتبارها وحدةً تتكون داخلياً من مجموعات من الأفراد المكلفة بمهام أو أنشطة خاصة.

اعتُبر البناء الاجتماعي واصفاً وشارحاً لتكرار الأنماط التي توجد في السلوك الاجتماعي والعناصر المتنوعة التي تكوّن النظام الاجتماعي. ويشمل الترتيب الاجتماعي، أو التنظيم الاجتماعي، أو إطار العمل الاجتماعي، ويمكن أن يناقض العشوائية أو الاضطراب أو الأنشطة غير المنظمة. ونظر دوركهايم إلى المظاهر الجمعية للمجتمع التي تنظم توقعات الناس في شكل نمط من المؤسسات الاجتماعية، على أنها أشكال اجتماعية تحدد توقعات الناس بعضهم إزاء بعض. وفي المقابل تشكل هذه المؤسسات العلاقات الجمعية التي يدخل فيها الناس والصلات المتبادل الموقتة بينهم وبين أعمالهم. وتتشكل هذه العلاقات الاجتماعية في ترتيبات متباينة «الأجزاء» البنائية للمجتمع، وطواقم تخصصت للعلاقات الاجتماعية مع «وظائف» محددة داخل المجتمع ككل. كان هذا التوكيد على تنميط النشاط الاجتماعي من خلال «الأبنية المؤسسية» و«أبنية العلاقات» أساساً لعلم الاجتماع الوظيفي والمناهج البحثية الأخرى التي تناولت الموضوع. وهكذا عرّف بارسونز البناء

الاجتماعي باعتباره «مجموعة من العلاقات المنمطة الثابتة نسبياً للوحدات» والتي تنتج من التأصيل العرفي للعمل.

كان تأكيد بارسونز الرئيسي على الجوانب المؤسسية للبناء الاجتماعي باعتباره إطاراً أو هيكلاً عظمياً لأي مجتمع. ويشمل البناء الاجتماعي «الأنماط العرفية التي تحدد ما يجب الشعور به، في مجتمع ما، على أنه نمط (Mode) مناسب أو شرعي أو متوقع للعمل أو للعلاقة الاجتماعية». تنظّم وتتحكّم باعمال الناس من خلال تزويدهم بأنماط سلوكية محددة سلفاً. ووصف ميرتون (Merton) هذا بأنه «البناء الثقافي»، ودفع التركيز على الأنماط العرفية العديد إلى وصف هذا الوضع بأنه «وظيفية عرفية». ونُقِد هذا المنهج لافتراضه أن الإجماع حول الأشكال الاجتماعية أمر ضروري بوصفه أساساً للنظام الاجتماعي. وأشارت الانتقادات إلى أن مستوى الإجماع في مجتمع ما متدن للغاية. والأمر الأكثر ذيوعاً هو أن الأبنية المؤسسية تتسم بأنها غير متكاملة، وغير متوافقة، وأنها تتضمن تناقضات في الأنماط العرفية. ومن داخل مجال الوظيفية البنيوية يقر ميرتون بأهمية هذه النقطة، ويرى أن المؤسسات الاجتماعية يمكن أن تتكوّن بمنتهى البساطة من «محدد بنيوي سائد» لمجتمع ما. ويمكن أن يكون للجماعات التابعة تمايزها التام وقيمها وسماتها التي تبقيها مقاومة للمؤسسات. ومن ثم فإن القوة المقيدة للبناء المؤسسي تنتج من مجموعة من قيمة الالتزامات والقوى وليس من الإجماع التام.

ترك منهج بارسونز بناء العلاقات على أنه صنف دخيل في التحليل البنيوي، لكن تم تناول هذا الجانب من البناء الاجتماعي بجدية أكبر من قبل كتّاب آخرين. ورأى رادكليف براون (Radcliffe- Brown) العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد أياً كانت أعمالهم وتبادلاتهم للمنافع. ويتكوّن البناء الاجتماعي من شبكة معقدة من هذه العلاقات والاتصالات المتبادلة التي تنظم تدفق التفاعلات بين أفراد محددين في أي لحظة محددة. ويتكوّن بناء العلاقات من العلاقات العامة ويدعم العلاقات بين الفاعلين وبعضهم بعضاً، أي «الشكل البنائي» الذي يكمن وراء أمثلة تفاعل محددة. وفي النطاق نفسه يؤكد سيمل بقوة ما يسميه «أشكال التجمع» (Forms of Sociation) التي يمكن تحليلها بصورة منفصلة «لمحتوى» عرفي محدد لديهم، وهذه الأشكال هي العلاقات بين الأفراد بحيث يكون لها تأثير متكرر. ومن ثم فإن الأبنية الاجتماعية هي وسائل للبلورة، أو التشكيل، أو استمرار العلاقات الاجتماعية. وأثرت هذه الأفكار الخاصة بالعلاقات في عدد من المنظرين الذين تناولوا الطرق التي يمكن النظر من خلالها إلى العلاقات الاجتماعية باعتبارها متنوعة في تكرارها ومدتها واتجاهها، وباعتبارها شبكات تشكيل معقدة بدرجات متفاوتة من «القدرة على التواصل» والكثافة والتكامل.

يجب النظر إلى البناء الاجتماعي الذي يعتبر فكرة تامة التطور باعتباره يشمل كلاً من البناء المؤسسي وبناء العلاقات. وبرأيهم أن هذا يؤدي إلى نوع من القيام بالبناء الذي يهم علماء الاجتماع. إن

التفرقة بين الأشكال والعلاقات الاجتماعية أمر مهم، لكنها يعتمد بعضها على بعض. ولا توجد العلاقات الاجتماعية بفضل الأشكال أو القواعد التي يطبقها الناس في أفعالهم فحسب، لكن هذه العلاقات لا يمكن أن تتم قراءتها ببساطة بمنأى عن القواعد، ولا توجد علاقة واحد لواحد بين الاثنين.

أسفرت الأعمال الحديثة التي وضعها كتّاب بنيويون عن وجهات نظر مختلفة عن البناء الاجتماعي الذي تناوله أنتوني غيدنز وبيار بورديو. وقدمت آراؤهم رصداً لجانب آخر ضروري لمفهوم شامل عن البناء الاجتماعي. وتأثر البنيويون بالضرورة بآراء لغويين من أمثال نعوم تشومسكي (N. Chomsky) ونظروا إلى البناء الاجتماعي باعتباره موازياً للتراكيب النحوية للكلام والكتابة في أي لغة. وأكد تشومسكي أن الناس ليسوا قادرين على إنتاج جمل جيدة التكوين إلا لأنهم يمتلكون مهارة لغوية فطرية تسمح لهم ببناء تراكيب مقبولة بالنسبة إلى القواعد النحوية. وهذه القواعد هي مهارات لغوية غير واعية ترتبط بإنتاج الكلام. ويتبع غيدنيز هذا الخط الفكري، ويرى أنه يجب أن يُنظر إلى البناء الاجتماعي باعتباره نظاماً قواعدياً «توليدياً» غير واعٍ يسمح للناس بالمشاركة في خطابات تفاعلية خاصة.

طوّر بورديو هذا المنهج بصورة كاملة، وأكّد أن القواعد تصبح «مندمجة» على أنها توجهات للفعل. وهي «تحت واعية»، «وتحت لغوية»، وتوجد أدنى من مستوى الوعي. وتم ترميزها في العقل والأعضاء الأخرى بطريقة يمكن للناس أن يتصرفوا من خلالها

بطرق روتينية ومن دون التفكير في ما يقومون به. إن العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية تصبح «مشتركة»، أو محددة للتصرف بطريقة بعينها. فهي ثابتة في الجسد كأنها أحد ملامحه، أو طرق الوقوف، والمشي والتفكير والتحدث. ولهذه «الأبنية الاجتماعية المدمجة» انعكاسات داخلية ومعممة للمؤسسات والعلاقات التي يتخذها الأفراد. ويشير بورديو إلى هذا النظام من الترسب الجسماني على أنه تعوّد محدد و«آليات توليد» طويلة الأجل يمكن تطبيقها على العديد من المواقف التي يواجهها الناس.

وفقاً لوجهة النظر هذه، تنتج المؤسسات والبنيات العلائقية من أفعال الأفراد الذين لديهم قدرات أو مهارات تمكّنهم من إنتاجها من خلال التصرف بطريقة منظمة. وفي الوقت نفسه توفر أبنية العلاقات والمؤسسات هذه الظروف التي يتصرف في ظلها الناس والتي يشتقون منها عاداتهم المكتسبة. ومن ثم يشير البناء الاجتماعي بمعناه العام إلى ترافق كل من هذه الظاهرات البنيوية ـ المؤسساتية والعلاقات والمكتسبة ـ في آليات التكرار والاستمرار التي تولد الأنماط التي وصفها دوركهايم حقائق اجتماعية.

البيروقراطية (Bureaucracy)

البيروقراطية هي الشكل المطور للتنظيم الإداري الصارم القائم في الرأسمالية المتقدمة، وينظر إليه أحياناً باعتباره أحد سماتها المميزة. وعلى الرغم من ذلك، وكما أظهر فيبر، فإن البيروقراطية لا تقتصر على الرأسمالية، بل هي تنمو داخل احتكار عملية توزيع الموارد وتعززها. لذلك نمت البيروقراطية في الكنيسة الكاثوليكية، وجاءت مرتبطة بالدولة في العديد من الأماكن (مثل الصين وذلك في مرحلة ما قبل العصر الحديث). وبحلول مطلع القرن العشرين، نمت البيروقراطية في المجتمع الرأسمالي على هيئة مشروعات صناعية واسعة ودولة الرفاهية.

تصدى للكتابة عن البيروقراطية العديد من المؤلفين، ولكن أياً منهم لم يقدم إسهاماً يعادل ما قدمه فيبر، حيث رسمت مؤلفاته معالم نموذج إدراكي للبيروقراطية، كما حللت أثرها في الاقتصاد والمجتمع. وكانت للبيروقراطية من وجهة نظر فيبر خصائص بنيوية مميزة، هذا إلى جانب بعض الخصائص الأخرى الداخلية التي كانت

تتشابك معها. وتشمل خصائص البيروقراطية البنيوية النمط المركزي والواضح للسلطة التي تتخذ مستويات هرمية كثيرة، وكذلك التقسيم الواسع للعمل بين المسؤولين والتخصيص الشامل لأنشطتهم. ويدعم هذه الهياكل الخاصية المحورية في البيروقراطية ألا وهي تلك المنظومة الكبيرة من القواعد التي تأتي عادة مدعومة بالقانون. وتملي هذه القوانين أسلوب المسؤولين والإجراءات التي يتحتم عليهم اتباعها، كما أنها تجعل من البيروقراطية كياناً آلياً قابلاً للتنبؤ به عند العمل. وتضمن هذه القواعد انتفاء الصفة الشخصية عن البيروقراطية، وهو ما يجعلها مختلفة عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى مثل النظام الأمومي (Patrimonialism) أو النظام الأبوي (Patriarchalism) (انظر التقليد والنزعة التقليدية). ويتم اختيار البيروقراطيين وترقيتهم على أساس ما يمتلكونه من مؤهلات وإلمام بالقواعد الرسمية والسوابق الإجرائية (وليس بسبب أي ارتباطات شخصية). ولهذا السبب، فإن البيروقراطية تستتبع كذلك مستويات عالية من التثقيف للنخبة الإدارية، وإلماماً على الأقل بمهارات القراءة والكتابة للمشاركين الآخرين بها. ويرى فيبر في البيروقراطية كياناً أشبه بالماكينة وعالي الفاعلية، وأنها سوف تحل محل المزيد والمزيد من المؤسسات الاجتماعية مع ما سينجم عن ذلك من تبعات مصيرية.

تشمل أمثلة البيروقراطية السابقة الذكر المؤسسات الأكثر رسوخاً في التاريخ. فمثلاً تُعدّ الدولة الصينية من بين الدول التي ظلت على الحال نفسه لآلاف السنين، بينما تُعد الكنيسة الكاثوليكية الأكثر رسوخاً بين المؤسسات الغربية كلها. ومن الواضح أن بإمكان البيروقراطية أن توفّر النظام والاستقرار، ولهذا السبب نفسه فإنها غير

قابلة للتكيّف. ولن يمر وقت طويل على نشأة المجتمعات التي تحكمها المؤسسات البيروقراطية في الغرب قبل أن يسجل علماء الاجتماع آثارها المدمرة. وفي الوقت، نفسه ومع قيام فيبر بشرح خصائص البيروقراطية، سجل روبرتو ميشيل (Roberto Michels) نزعة البيروقراطية لتركيز القوة في أيدي حكم الأقلية (أوليغاركية)، وذهب إلى أن مثل هذه الأشكال تقصي دائماً عناصر الديمقراطية. ووضع روبرت ميرتون، على غرار فيبر، توصيفاً سلبياً لآثار البيروقراطية في شخصيات العاملين بنظامها. وكانت النتائج الإمبريقية مثل تلك التي أجراها ألفين غولدنر (Alvin Gouldner) وميشيل كروزيير (Michel Crozier)، قد أظهرت أن البيروقراطيات عملياً لم تكن بتلك الصورة من انعدام المبالاة الكاملة بالحركات الداخلية والضغوط الخارجية. ففي الواقع، وكما يؤكد فيبر، إن بإمكان البيروقراطية أن تكون كفئة، ذلك أن الصناعات الكبيرة النطاق والمنظمة تنظيمياً بيروقراطياً تسمح بنمو الإنتاج الضخم (وهو ما يُطلق عليه أحياناً اسم الفوردية (Fordism))، وهو ما كان بدوره يسهم بشكل كبير في ازدهار العالم المتقدم. ولم تؤد البيروقراطية على المدى الطويل إلى طريق مسدودة، كما كان يخشى فيبر. وترجع واحدة من الأسباب في ذلك إلى أن الإنتاج الضخم كان يخلق كذلك مستهلكين يرغبون في الجودة المرتفعة والمنتجات المتمايزة التي تفشل الصناعة البيروقراطية غير المرنة في توفيرها. وعليه، يجب على الإنتاج أن يصبح أقل بيروقراطية. وبهذه الطريقة، وعلى الرغم من كفاءتها الفائقة مقارنة بالأنماط التقليدية، قوّضت البيروقراطية الصناعية من الشروط اللازمة لتحقيق هيمنتها الطويلة الأمد.

اليوم نجد من الشائع القول إن البيروقراطية تمر بعملية تفكيك. إلا أن النقاد لم يحددوا بعد مبادئ جديدة مختلفة للتنظيم، حيث يرى تشارلز هيكشر (Charles Heckscher) وآن دونيلون (Ann Donnelon) في كتابهما المهم **ما بعد البيروقراطية** ـ على سبيل المثال ـ أن البيروقراطية تم تخطيها، بيد أن أنموذجهما التنظيمي الجديد المقترح لا يفعل شيئاً سوى أنه يعدل أو يعطل خصائص البيروقراطية ومن دون اقتراح مبادئ تنظيمية جديدة. وعلى الرغم من صحة أن المنظمات (ولكن ليس الشركات) باتت أصغر حجماً، ومن ثم باتت بعض الخصائص البيروقراطية (مثل المستويات الكبيرة النطاق والهائلة من الهيكل الإداري الهرمي والتقسيم الموسع للعمل) أقل بروزاً. بيد أنه لا يزال من الأجدى القول إن البيروقراطية لم تتراجع، بل أضيفت إليها بعض عمليات الضبط الإضافية، شاملة الإشراف والرقابة (Surveillance) والنتيجة هي نسخة جديدة من البيروقراطية، وهي نسخة لا تعد تفكيكاً للبيروقراطية بقدر ما تعدّ هيكلة جزئية لها.

تقسيم العمل (Division of Labour)

ظل هذا المفهوم الكلاسيكي والتأسيسي لعلم الاجتماع راسخاً لعقود طويلة، وتم توسيعه وإعادة صياغته مع تغير الظروف التاريخية وبزوغ أوجه النظر التحليلية الجديدة. ويتمثل محور تركيزه الأساس في التنظيم الاجتماعي الاقتصادي للإنتاج وعلاقته بالأنماط الاجتماعية الأكثر عمومية للتماسك أو الدمج. وعلى الرغم مما له من تاريخ طويل، كان مفهوم تقسيم العمل قد أتى كمفهوم اجتماعي مع محاولات فهم التحولات الاجتماعية المتسارعة والمهمة لأوروبا القرن التاسع عشر، وتوسع الاتجاه التصنيعي (Industrialism) والحضري (Urbanism) .

ربط أرسطو وأفلاطون تكوّن المجتمعات بالحاجة إلى تقسيم العمل، كما كان ذلك مفهوماً مهماً للاقتصاد السياسي الكلاسيكي. ففي كتابه **ثروة الأمم** (*The Wealth of Nations*)، ذهب آدم سميث (Adam Smith) إلى أن تقسيم العمل يزيد من قوة العمل

الإنتاجية، ومن ثم القدرة على خلق الثروة. وبالاستعانة بالمثال الشهير الذي أورده عن مصنع الدبابيس، أظهر أن «تقسيم وتجميع العمليات المختلفة» في مهام متعاقبة تنتج منها زيادة في الإنتاجية التصنيعية لا تقل عن ٢٤٠ ضعفاً. وعلى الرغم من أن التخصيص السوسيولوجي للمفهوم من قبل دوركهايم وماركس يسلط الضوء كذلك على الفردانية (Individuation) والاعتمادية المتبادلة التالية، إلا أنهما لا يربطان بينها بالطريقة أو الإيجابية نفسها التي تعامل بها سميث مع السوق الحرة والمنافسة. وكان اهتمامهما في ذلك ينصب على المضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتقسيم العمل وما يصحبه من أشكال التماسك والتضامن والتفاوت والقوة والأخلاقية أو الأيديولوجيا.

وفي كتابه **تقسيم العمل في المجتمع** *(The Division of Labour in Society)*، كان اهتمام دوركهايم الرئيس ينصب على أثر الأنواع المختلفة من تقسيم العمل في التضامن الاجتماعي. وقابل التضامن «العضوي» بالتضامن «الميكانيكي»، حيث يرى أن النوع الأول من التضامن يصف المجتمعات «المتقدمة» و«الفنية»، بينما يصف النوع الثاني المجتمعات «البدائية» القبلية أو العشائرية. وبخصوص تلك الأخيرة، ذهب إلى أن الناس (وقياماً على أساس البيانات الأنثروبولوجية غير المضبوطة)، لا يتمايز نسبياً بعضهم عن بعض، إذ يشترك الجميع بالأنشطة نفسها، ويتمسكون بمجموعة من القيم والقواعد المُشتركة (وهو ما يُسمى «الضمير الجمعي») التي تحقق تماسكهم معاً. وعندما

يكون تقسيم العمل ناقصاً، كما هو الحال في المجتمعات الميكانيكية، لا يكون التضامن والفردية متكاملين. وفي المقابل، نجد في المجتمعات الصناعية الحديثة أن التضامن العضوي ينشأ من الاختلاف التكاملي والاعتمادية المتبادلة التي تنتج من التمايز والتخصص الوظيفي. ويصبح هنا التخصص والاختلاف الناجمان عن تقسيم العمل أساساً للتضامن الاجتماعي، بدلاً من أن يكون عنصراً مقوضاً له، كما ينشأ التماسك كنتيجة للروابط الاجتماعية المعززة نتيجة ذلك. وتأتي النزعة الفردية (Individualism) كقيمة جمعية يتشاركها كامل المجتمع.

تختلف نظرية دوركهايم حول تقسيم العمل عن غيرها من النظريات الأخرى مثل نظرية ماركس، وذلك في ما توليه من أهمية أكبر لآثارها النافعة في تضامن المجتمع، والتي تزيد على ميزاتها الاقتصادية. وفي تفسيره، ينهض الصراع الاجتماعي كدليل على النمو المرضي أو غير المكتمل أو الشاذ لتقسيم العمل، وليس ناشئاً أو مستوطناً في المجتمعات ذات التقسيمات المعقدة للعمل. وينجم الصراع الطبقي عن اللامعيارية في التقسيم غير المنظم للعمل، وذلك عندما يسير التصنيع بوتيرة شديدة السرعة لا يمكن معها أن تنشأ الآليات الاجتماعية الكافية لمواكبتها من أجل ضبط المنافسة وتنظيم الأسواق. وعندما يحدث انعدام التوافق بين قدرات الناس ومواهبهم ومهنهم ووظائفهم، حينها ينشأ تقسيم «قسري» للعمل.

على العكس من دوركهايم، كان ماركس والماركسيون اللاحقون يرون في تقسيم العمل شيئاً ينطوي في جوهره على تناقض. فالإمعان في تقسيم وشرذمة المهام يمكن على الأرجح أن يؤدي إلى انعدام تناظر علاقات القوة والمهارات والمعرفة والمكافآت الاقتصادية. وتعد القوة والطبقات مفهومين محوريين بالنسبة إلى تحليلهم النقدي السياسي. فلأنه كان يكتب في فترة تخطى فيها الإنتاج التصنيعي للمصانع الإنتاج الحرفي اليدوي، لفت ماركس إلى زوال عهد العامل الحرفي وتكرار المهام المشرذمة والمبسطة وتراجع قيمة قوة العمل والزيادة الكبيرة في نسبة العمال غير المهرة الذين يعيشون ظروفاً مماثلة، ما يجعلهم يشكلون في ما بينهم طبقة اجتماعية. وصار نشوء أشكال جديدة من الجور وانعدام المساواة أمراً لا مفر منه بعد أن سقط تقسيم العمل في قبضة الأملاك الخاصة والعلاقات السلعية للإنتاج الرأسمالي. ونشأت مراتب عمالية مصحوبة بسلسلة أجور، كما كان هناك انقسام دائم الاتساع بين قيمة مكافآت العمال ورأس المال. وعلى الرغم من ذلك، ونظراً إلى أن آثار تقسيم العمل تتشكل على نحو وثيق نتيجة العلاقات التبادلية لنمط الإنتاج والتي تمثل جزءاً منه، فإنها قد تختلف بالتشكيلات الاجتماعية غير الرأسمالية التي يتم فيها تطبيقه بأشكال مختلفة. وفي بعض كتاباته المبكرة، نادى ماركس بالإلغاء الكامل لتقسيم العمل، قائلاً إنه في أي مجتمع شيوعي مستقبلي، سوف يصبح ممكناً «صيد الحيوانات في الصباح وصيد الأسماك في الظهر، وتربية الماشية

في المساء، وممارسة النقد بعد العشاء». وكان هذا الهدف قد صار يسم بعض روافد الفكر الماركسي اليوتوبية في القرن العشرين. وعلى الرغم من ذلك، وفي كتابه رأس المال *(Capital)* وفي أعماله اللاحقة، حصر ماركس هذا الاهتمام في التغلب على الانقسام بين العمالة اليدوية والعمالة العقلية. وظل هذا أيضاً هدفاً للنظرية والممارسة الاجتماعية في المجتمعات الشيوعية الصينية والهندية وفي الشروحات الأكاديمية الغربية.

كانت أشكال التوسيع التي أدخلت إلى المفهوم، والتي حاولت تفسير الحقائق الجديدة، قد جعلت من بين مسلماتها التقسيم المفصل للمهن في الحياة الاقتصادية التي دفعت الفكر الكلاسيكي. وتحول الانتباه إلى الطرق التي يُدعم بها هذا التقسيم، إنتاجاً وربطاً، بأساس التقسيمات الاجتماعية أو الاقتصادية الأخرى في العلاقات المتبادلة التحديد التي تتواجد على العديد من المستويات والنطاقات. وكان التطور الاقتصادي غير المتكافئ بين البلدان المختلفة، الذي نجده في تحليلات ماركس للاستعمارية وتحليلات لينين للإمبريالية، قد أصبح محط اهتمام كبير لهذا الموضوع، حيث وسّع من نطاق هذا المفهوم ليشمل المستوى العالمي بأكمله. وقد تمت الإشارة إلى علاقات القوة والثروة غير المتكافئة والمعقدة التي تربط بين المناطق والبلدان المختلفة من خلال الدراسات التي تتناول التقسيمات المكانية والدولية المكثفة للعمل، والتي تتخصص فيها الأماكن المختلفة في مجالات مختلفة

من العمل (مثل الإنتاج الزراعي في مقابل إنتاج التكنولوجيا المتقدمة أو نقل وظائف معالجة المعلومات الروتينية من البلدان الغربية إلى البلدان النامية). وتسعى مداخل «سير العمل» (Labour Process)، التي استهلها هاري برافرمان (Harry Braverman)، لإجراء تحليل متعمق لأشكال البنية الإدارية (Managerialism) وعلاقات القوة التنظيمية المرتبطة بالتقنيات الجديدة لإنتاج وتوزيع وبيع السلع والخدمات، ومنها المعلومات والمعرفة. ونجد هنا تأكيداً خاصاً على عمليات التخلص من التعقيدات البيروقراطية (Deskilling).

يركز أحد أشكال التطور المهمة والمثمرة لمفهوم تقسيم العمل، والذي أدت إليه تبصرات الحركات النسائية وحركات مناهضة العنصرية في السبعينيات، على تحقيق تضافر التقسيم الفني للعمل مع المبادئ العرقية أو الجنسية أو غيرها من قواعد التقسيم الاجتماعي. وتسم التقسيمات ذات الطابع العرقي أو الإثني للعمل كثيراً من البلدان، مع تركز العمال المهاجرين المهرة وسلالتهم في الوظائف الأقل أجراً، وعلى نحو تنشأ معه سوق عمل مقسمة هرمياً. وتسم التقسيمات الجنسية الراسخة للعمل تركّز النساء في مهن معينة، وتركّز الرجال في مهن أخرى. ونجد العوامل الثقافية والتعليمية والحياتية متضمنة بشكل واضح في تأبيد توزيع العمل والطريقة المفصلة التي يتشابك بها تقسيم العمل مع نوع الجنس أو العرق أو التوجه الجنسي... إلخ.

وتوسع الصياغات الجديدة لمفهوم تقسيم العمل، في مقابل تلك المقتصرة على الوظائف المأجورة الرسمية، نطاقها للوصول إلى الأنماط الاجتماعية الاقتصادية. ويسهل هذا تحليل ليس العمل غير السوقي وغير المدفوع فقط، وإنما كذلك تحليل الارتباط والتشابك بين تقسيمات العمل القائمة ضمن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وتتجدد الروح مرة أخرى في هذا المفهوم لمواءمة التغير التاريخي الجاري والتقسيمات الاجتماعية غير المعلومة أو المتجاهلة من قبل مؤيديه الكلاسيكيين

الدور (Role)

يوجد الدور (Role) حين تحدد الجماعة الاجتماعية أعرافاً لا تسري سوى على فئات معينة من الأفراد. ويوحي ويخلق تمييزاً اجتماعياً بين الأفراد تبعاً للدور المتوقع ممارسته في حياة المجموعة. وأدرك المنظرون الاجتماعيون منذ زمن هذا التأثير للتوقعات الاجتماعية، وباستخدام مصطلحات من قبيل الشخصية والقناع والشخصية المسرحية، لاستكشاف إدماج الأنماط الثقافية في شخصية الفرد وإمكانية أن يكون الفرد فاعلاً في مهام معينة وبطريقة مقبولة اجتماعياً. على أن مصطلح «دور» لم يكتسب دلالته الحالية إلا منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حيث صار أساس هذا الاستكشاف.

بفضل رالف لنتون (Ralph Linton) ـ عالم الأنثروبولوجيا الثقافية ـ ظهر هذا المصطلح، وصار ابتكاره المصطلحي الأساس الذي بُني عليه تالكوت بارسونز أنموذج التنظيم المعياري للسلوك

الاجتماعي الذي شكل أساس علم الاجتماع. وهناك نقّاد من أمثال رالف دارندورف (Ralf Dahrendorf) الذي رفض تعويل بارسونز على إجماع العرف، كما أنه رأى في قيمة مفهوم الدور إشارة إلى التوقعات الاجتماعية الراسخة التي يوجه الفرد نفسه إليها. والرأي الأشد راديكالية ـ والمتصل بالأخص بالتفاعلية الرمزية ـ يرى هذه الفكرة فائقة الحتمية، وأكد ضرورة النظر إلى الأدوار على أنها وبيساطة الأفكار المشتركة والموروثة والتي ترشد وتوجه السلوك ولكنها لا تحتّمه. ولا بد من اعتبار الأفراد الفاعلين مرتجلين غير ملتزمين بنص محدد. فالأفراد وهم يبتكرون الأدوار التي ورثوها يعملون في الوقت نفسه على تحويلها وإتاحة تلك الأدوار المتحولة لغيرهم. وتعدّ هذه الصياغة للأدوار الاجتماعية سمة من سمات النقاش المستمر حول التعريفات الاجتماعية التي يشترك فيها الفرد، ومن خلالها يرسخ معنى النظام والاستقرار.

ميز لنتون سمتين للأدوار الاجتماعية، السمة «الوضعية» الثابتة (وهي التي تسمى خطأ «ثبات» (Status)) والسمة الديناميكية لدور السلوك. وتعرّف السمة الثقافية الأوضاع وفقاً لما يعرّفه الأفراد أنفسهم والآخرون كأعضاء في مجتمع أو في جماعة اجتماعية. وهذه الأوضاع عبارة عن مثُل ثقافية تتصف بحقوقها وواجباتها وتتميز بسمات تحديدية معينة: عامل، أم، سياسي، مجرم، مواطن، طالب، وبفئات أكثر تعميماً مثل مشهور، أو عجوز. ويشمل سلوك الدور تفعيل وأداء الحقوق

والواجبات المتصلة بالوضع. ومن ثم تعامل منظرو الدور مع الوضع وسلوك الدور كجوانب مترابطة للفكرة التأصيلية للدور. ووفق نظرية بارسونز الاجتماعية، تحددت الأدوار بوصفها التوقعات المنتظمة ذات الصلة بسياقات تفاعل معينة تشكل التوجهات التحفيزية للأفراد تجاه بعضهم بعضاً. وتلك هي الأنماط الثقافية، أو برامج العمل، أو أطر السلوك التي يعرف الفرد من خلالها «صورته» في أعين الآخرين، والكيفية التي يجب أن يتعامل بها معهم.

اقترح روبرت ميرتون (Robert Merton) أن سلوك الدور المتصل بوضعية معينة يشمل مجموعة كاملة من السلوكيات المكملة تجاه آخرين معينين، أسماها «مجموعة الدور». وستتصف السبل التي يتوقع للفرد أن يتصرف بها تجاه القائمين على دور بعضهم بعضاً بكونها متميزة جداً. فطالب الطب ـ مثلاً ـ يواجه توقعات محددة ومميزة تتعلق بالسلوك الملائم تجاه زملائه، وأساتذته، وأطبائه، والممرضين والممرضات، والمرضى... إلخ. ولا يوجد ضمان لأن تكون تلك التوقعات المميزة مكملة لبعضها بعضاً، وقد يواجه الفرد درجات مختلفة من حالات «التضارب بين الأدوار» خلال علاقاته مع الآخرين. وهو يشعر بهذا التضارب كلما كانت التوقعات المشتركة التي تحدد مجموعة الأدوار متناقضة أو غير متوافقة تبادلياً. فتصرف المدرس المتوقع تجاه طلبته يختلف وفق صاحب التوقع: الناظر، أولياء الأمور، وكذلك

الطلبة أنفسهم. ومع أن هناك قاسماً مشتركاً أساسياً بين هذه التوقعات، إلا أن التوقعات قد تختلف بصورة ملحوظة. ونادراً ما يقوم الفرد بدور واحد فقط، وقد تحدث المشكلة من التناقض بين التوقعات التي تفرضها الأدوار المختلفة. وبالتالي فقد تواجه المرأة مقتضيات متعارضة تفرض عليها خلال قيامها بأدوارها كزوجة وأم وعاملة.

ركز نقد التفاعلية الرمزية في علم الاجتماع على عدم التعامل مع الأدوار والتوقعات من الأدوار باعتبارها حتميات ثابتة في فعل الفرد. حيث أكد رالف تورنر (Ralph Turner) أنها مكتسبة كتوجيهات على الفرد أن يتطور في إطارها، هذا إن كان له أن يطبقها من الأصل. فالنص الذي يقدمه الإطار الثقافي ليس سوى مجرد خطوط عريضة لا تحدد سوى حيز دور معين ولا يمكنه أن يقدم أي توجيهات تفصيلية تجاه كيفية الفعل خلال موقف معين. لذا وفي أي تفاعل يكون على الفرد مناقشة المعاني وراء وضعه وقابلية تطبيق ما هو متوقع من دور محدد. يفسر الأفراد ويعودون إلى تفسير تصرفات بعضهم بعضاً إزاء موقف معين، وبالتالي يعاودون صياغة أدوارهم من خلال الأحكام التي تمدهم بها تنشئتهم الاجتماعية.

توقف إيرفينغ غوفمان ملياً عند التبعات في دراسته حول تفسير العلاقة بين الأدوار والذات. فالأنا هي محور الفعل المستقل ذاتياً وتتميز عن الذات الظاهرة في أي دور يمارس علناً. يمثل هذا الفعل

المستقل ذاتياً أساس ما يتخذ من خيارات وقرارات، وهو وسيلة يتم التحكّم من خلالها بالانطباعات أو السيطرة عليها بحساب خلال أداء الدور. وهو ما سمح لغوفمان بتطوير تلك المفاهيم، واصفاً إياها بمصطلح «البعد عن الدور» (Role Distance) ليصف تلك الأوضاع التي يسعى خلالها المرء إلى أن يبتعد بنفسه عن دور لا بد من القيام به غير أنه لا يرغب في أن يعرف عنه الآخرون شيئاً. إذ قد يسعى مثلاً إلى الحفاظ على درجة من الاستقلالية الذاتية الشخصية من خلال المشاركة في سلوك له الحد الأدنى من السرية أو الفعل بسبل تبين عدم رغبته في الالتزام بهذا الدور.

الرأسمال الاجتماعي (Social Capital)

كان الرأسمال الاجتماعي بؤرة جدل حاد منذ أوائل التسعينيات. ولأن مضمونه كان أنه يمكن للناس أن تعامل صلاتها مع الآخرين على أنها مصدر مهم يمكن التعويل عليه لأغراض عدة. ويستنجد الأفراد بالأصدقاء والعائلة عندما يواجهون مشاكل أو يقومون بتغيرات في حياتهم، على سبيل المثال يتجمع مجموعة أفراد معاً لتحقيق مصالح مشتركة لهم، وعلى المستوى الأوسع نطاقاً تقوم أشكال التنظيم الاجتماعي كلها على شبكات معقدة من الصلات الشخصية المتبادلة لتماسكهم معاً. وبحسب روبرت بوتنام (Robert Putnam) فإن «الفكرة الجوهرية لنظرية الرأسمال الاجتماعي هي أن للشبكات الاجتماعية قيمة... فالصلات الاجتماعية تؤثر في إنتاجية الأفراد والمجموعات».

بينما أقر الآخرون بأن لهذه العلاقات قيمةً، فإن ما استجد في التسعينيات هو مقولة أن الرأسمال الاجتماعي أفادت مصلحة عامة أكثر شمولاً، وأنه عندما تتدهور مستويات الرأسمال الاجتماعي،

فإن الجماعة (Community) ككل سوف تعاني. ويرتبط اسم بوتنام بصورة كبيرة بهذه المقولة، بفضل مجموعة من المقالات المثيرة للجدل خلال منتصف التسعينيات، والتي أعقبها في عام ٢٠٠٠ كتاب مفصل إمبيريقياً وتحليلي. وكانت وجهة نظره شديدة الوضوح ومدعّمة بمهارة عن الأمريكيين الذين يلعبون لصالحهم بالكرة المتدحرجة عندما يعملون لصالح فرق تتنافس في رابطات منظمة. ودعم بوتنام مقولته هذه بمجموعة كبيرة من المعلومات حول تدني عضوية المنظمات المدنية، وأكد أن الجماعة في الولايات المتحدة تنهار بسبب اختفاء «الجيل المدني العتيد» الذي ترعرع في عهد الحرب والكساد، وأرجع ذلك ـ جزئياً ـ إلى انتشار وسائل الترفيه الإلكترونية المنزلية.

يتفق هذا التوجه الفكري مباشرة مع التصورات الأمريكية المسبقة حول أسلوب المنظمات الخيرية في المساعدة بدمج الأفراد في المحيط الأوسع نطاقاً. وأضاف بوتنام إلى علم الاجتماع السياسي الذي يرجع إلى ملاحظات ألكسي دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) في أوائل القرن التاسع عشر حول الطريقة التي ترتبط بها الديمقراطية الأمريكية مع التفاعل المستمر من خلال جماعات المصالح والمنظمات المدنية (وعلى النقيض من ذلك فإن دو توكفيل كان موقناً بأن النظام الاجتماعي الذي حظي بالتقدير آنذاك هو النظام الذي ترأسه حكومة ملكية وأرستقراطية تضمن الاستقرار الداخلي في أوروبا). وعدد بوتنام البرامج التلفزيونية والإذاعية من أجل دعم قضيته، ونصح رئيسي جمهورية والعديد من رؤساء الوزراء الأوروبيين. من هنا كان تأثير بوتنام واسعاً في العلوم الاجتماعية.

لم يكن بوتنام أول عالم اجتماع يستخدم المفهوم بهذه الطريقة. فهذا التباين يرجع إلى جين جاكوب (Jane Jacobs) التي رأت أن مستويات الجريمة تختلف بين المدن المختلفة في ضوء أوجه الاختلاف في العلاقات الاجتماعية. وتم تناول الموضوع آنذاك بطريقة مختلفة على يد بيار بورديو الذي اهتم بدور المفهوم في معاودة إنتاج (Reproduction) التفاوت الاقتصادي الاجتماعي. وكتب كل من بورديو ولويك واكنت (Löic Waquant) أن الرأسمال الاجتماعي هو «مجموع الموارد، سواء فعلية أم افتراضية، التي تحدث لشخص أو لجماعة بسبب امتلاك شبكة مستمرة من العلاقات المؤسساتية، سواء قلت أم كثرت، من المنفعة والتقدير المتبادل». ويفسر مفهوم الرأسمال الاجتماعي لماذا تكون بعض الجماعات قادرة على التآزر بخصوص مكانتها الاقتصادية والاجتماعية المميزة: فهم يحشدون رأسمال جماعتهم، مثل أفراد الأسر القوية، أو التلاميذ القدامى في مدارس النخبة، أو أعضاء نادي ما، أو النبلاء. وتتطلب موارد الشبكة، باعتبارها شكلاً من الرأسمال، استثماراً للعمل، والقدرة الاجتماعية (Sociability) المستمرة، من أجل الإبقاء على قيمتها.

وضعت أعمال بورديو ضمن ما اعتبر جوهرياً إطار تحليل للماركسية الجديدة، المركز على شبكة الأصول كممتلكات لجماعات النخبة. وعلى النقيض من ذلك أكد جيمس كولمان (James Coleman) قيمة الصلات بين الأشخاص بالنسبة إلى الجماعات الأقل تميزاً، مثل طلاب المدارس العليا من الأفارقة الأمريكيين. وفي سلسلة من الدراسات الإمبيريقية أظهر كولمان أن

السمات الأسرية والمجتمعية يمكن أن تفوق وزناً العوامل الأخرى مثل انخفاض الدخل أو سمات المدرسة نفسها. ثم نشر دراسة مؤثرة للغاية حول العلاقات بين رأس المال الاجتماعي والبشري، أكدت أن الصلات الاجتماعية المشتركة بقوة ترتبط عادة بالمستويات العليا من التحصيل التعليمي. وبالنسبة إلى كولمان يتشكل الرأسمال الاجتماعي من «مجموعة الموارد الداخلة في العلاقات الأسرية وفي التنظيم الاجتماعي للجماعة، وأنه مفيد في التطور المعرفي أو الاجتماعي لطفل أو شخص صغير السن». وكان كولمان عالماً اجتماعياً مهتماً كثيراً بالاقتصاد والعمل في إطار نظرية الاختيار العقلاني. وتفترض نظريات العمل العقلاني أن سلوك الفاعلين مدفوع بهدف المصلحة الذاتية العقلانية للفرد، ومن ثم لديها مشكلة متعلقة بتفسير السلوك التعاوني، وبخاصة عندما يكون سلوكاً أنانياً. وبالنسبة إلى كولمان أيضاً فإن مفهوم الرأسمال الاجتماعي لا يفسر ببساطة لماذا يكون بعض تلاميذ المناطق الفقيرة مميزين تعليمياً مقارنة بأقرانهم، وهو (المفهوم) يحل هذه المشكلة الرئيسة من خلال نظرية الاختيار العقلاني.

كان بورديو وكولمان مفكرين اجتماعيين كبيرين لا تزال أعمالهما مؤثرة للغاية إلى اليوم، وإضافة إلى بوتنام، فإنهم أثروا بشدة في النقاش حول الرأسمال الاجتماعي. ووصل النقاش بحد ذاته إلى مدى بعيد، وشمل العديد من التحديات التنظيرية القوية للمفهوم، وأعلى من قيمة الدراسات الإمبيريقية والعديد من المناقشات المتصلة بالسياسة. ونظرياً رأى علماء الاجتماع أن المفهوم يرتبط كثيراً بالاقتصاد، كما رأى علماء الاقتصاد أن المفهوم يرتبط كثيراً بعلم

الاجتماع. ولاقى المفهوم نقداً بسبب أنه فضفاض ويفتقر لحدود واضحة. وليس واضحاً تماماً إلى أي مدى ينظر إلى مفهوم الرأسمال باعتباره نوعاً من المجاز، أو على النقيض من ذلك أنه يمكن قياسه وإخضاعه إلى نوع من التقييم مثل ذلك المطبق في الرأسمال المالي والمادي. علاوة على ذلك، فإن مفهوم الرأسمال الاجتماعي ذو بعد معياري. وبرأي بورديو مفهوم سلبي لأنه يدعم التمايز والثروة، أما برأي بوتنام فمفهوم إيجابي لأنه الرابطة التي تجمعنا سوياً. كما أظهرت بعض الدراسات الإمبيريقية أنه يمكن للناس استخدام أصول شبكاتهم من أجل أغراض غير اجتماعية (Anti-Social) (مثل الجريمة المنظمة)، وأن تدعم بعض الشبكات القيم والسلوكيات التي تمنع الناس من التعامل مع المشكلات بفاعلية.

تبنى الباحثون بصورة متزايدة وجهة نظر مختلفة من الروابط الاجتماعية. ويقبل بوتنام التمييز بين رابطة الرأسمال الاجتماعي القائمة على الأسرة والصلات الوثيقة الأخرى، والرأسمال الاجتماعي الواصل الذي يجمع أفراداً كثيرين معاً ومن خلفيات مختلفة. كما أنه كان هناك اهتمام بفكرة وصل الرأسمال الاجتماعي لتناول الصلات بين الأفراد ذوي الأنواع المختلفة من الشبكات التي تتيح لهم الوصول إلى أنواع مختلفة من الموارد. مرة أخرى يعيد ذلك صدى وجهات النظر السوسيولوجية المبكرة. وهناك، على وجه الخصوص، توازيات واضحة مع فكرة دوركهايم حول التآزر الاجتماعي: أي أن رابطة الرأسمال الاجتماعي تبدو مشابهة للتآزر الميكانيكي عند دوركهايم، لأنه يقوم على صلات مباشرة «وواضحة» للأفراد

المعروفين، موضوعة في تراتبية ثابتة، بينما الرأسمال الاجتماعي الواصل يبدو أنه مشابه للتآزر العضوي عند دوركهايم.

كما توالت التحديات الإمبيريقية، وبخاصة على كتابات بوتنام الذي هوجم لتركيزه على المنظمات القديمة والرسمية والمتدهورة، بينما تناولت دراسات أخرى الحركات الاجتماعية الأحدث أو الافتراضية أو الجماعات المترابطة النائية. ومع هذا عملت الدراسات الإمبيريقية على توكيد أن الشبكات الاجتماعية تعتبر بالفعل عاملاً مميزاً في تحديد سلامة الأفراد، كما أن البحث في العزلة الاجتماعية أظهر كيف أن الافتقار الحاد للصلات يمكن أن يؤثر بشدة في حياة الأفراد. لذا فإنه إذا كان المفهوم بحد ذاته قابلاً للصمود أمام النقاش بمرور الزمن أم لا فإنه كان قد ساعد على جذب الانتباه إلى ملمح مهم من الحياة الاجتماعية، كما أنه دعم تناولات حديثة حول القضايا البحثية الملحة، بينما دفع علماء الاجتماع إلى التحاور مع صنّاع السياسة وغيرهم.

الرأسمالية (Capitalism)

هي نظام اقتصادي وشكل من الأشكال المجتمعية، وهي تتسم بعملية إنتاج عامة للسلع، وفيها تتخذ العلاقات الاقتصادية كلها طابعاً نقدياً، وتتسع حدود الطابع الاقتصادي للمجتمع لتشمل كل جوانب الحياة. والرأسمالية باعتبارها نظاماً اقتصادياً يمكن تمييزها عن الأشكال الاقتصادية المبكرة التي ربما كانت فيها أشكال البيع والشراء ـ والتجارة المرتحلة لمسافات كبيرة ـ كبيرة الأهمية في ذلك الحين، بيد أن العمل نفسه المرتبط بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات المطلوبة للحياة اليومية لم يكن سلعة؛ أي أن العامل حينها لم يكن يتلقى راتباً أو أجراً. وكان العبيد والأقنان (Serfs) مجبرين على العمل عند سيدهم أو مالك الأرض، ومنتجين في ذلك فائضاً، أو أحياناً إيجاراً في حالة الأقنان، للسيد من دون أن يحصوا على أي مكافأة أو تعويض عن ذلك. وقبل القرن السادس عشر، لم تكن العمالة المأجورة، على نحو ما نفهمها الآن، نادرة، حيث كانت هناك علامات على وجود إدارة رأسمالية للمشروعات

التجارية أو التصنيعية ـ ويذهب البعض إلى القول إن الرهبان الأوروبيين في القرون الوسطى قاموا بهذا الدور، أو أن تجار جنوب آسيا كانوا من بدأ انتهاج الأسلوب الرأسمالي، بيد أن السهام المبكرة للتطور الرأسمالي كانت دائمة عرضة للمطالبات النهبية من قبل الدولة لتعطشها للعائدات. وعلى الرغم من ذلك، وفي بعض أجزاء شمال أوروبا الغربي ـ في الدول المنخفضة وإنكلترا ـ انتشرت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وذلك قياماً، وبخاصة في الحالة الإنكليزية، على الزراعة، بالإضافة إلى التجارة والصناعة الرأسمالية، وهو ما أدى إلى ما يُطلق عليه النظام العالمي الرأسمالي.

ذهب روبرت برينر (Robert Brenner) إلى أن البنية المميزة للعلاقات الاجتماعية في الريف الإنكليزي هي التي أتاحت للنمو الرأسمالي بأن يكتسب الكتلة الكافية للبدء في إسباغ هيمنته على كامل المنظومة الاجتماعية. وكان المزارعون المستأجرون يدينون بالإيجار لملاك الأراضي، ما دفعهم إلى إنتاج سلع لبيعها (من قمح وصوف... إلخ). ونتيجة افتقادهم ما يمكنهم الاعتماد عليه لتوسيع الإنتاج، قاموا بالعمالة، ونما لديهم الحافز لتبني طرائق زراعية ترفع إنتاجية العمل. وفي المقابل، اختار أولئك الذين يملكون مجموعة كافية من العمالة إرهاق ما لديهم من عمالة بشكل أكبر كوسيلة لتوسيع حجم المخرجات والعائدات. ومن بين الخصائص الأخرى للعمالة الأجيرة هي أنها ـ وبالإضافة إلى نمو الإيجار والرسوم والرواتب ـ تخلق سوقاً داخلية أوسع. وعلى الرغم من أن هذا

الأسلوب في تنظيم العلاقات الاقتصادية قد أثبت أنه ديناميكي، إلا أنه ليس «طبيعياً» بعد.

كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لآدم سميث (Adam Smith) وغيره من الكتّاب قد حقق نظرة أكثر عمقاً في خصائص الرأسمالية باعتباره نظاماً للإنتاج التنافسي الذي قد تختلف نتائجه عن دوافع الفاعلين القائمين ضمنه. بيد أنهم لم يبدوا حماسة في بحث شروطه الاجتماعية أو العقليات التي أفضت إلى صعود «المجتمع التجاري» (على نحو ما أطلقوا عليه). وتم بحث هذا الجانب بشكل شامل بواسطة كارل ماركس وماكس فيبر اللذين استخدما في ذلك كلمات «رأسمالي» و«الرأسمالية» بوسائل عصرية. وأكد ماركس عملية التراكم البدائية التي كانت تفصل المنتجين المباشرين عن وسائل الإنتاج، وبما يخلق علاقات طبقية حوّلتهم إلى عمّال مجبرين وراغبين بالعمل من أجل المال. (وفي مقابل هذا الأنموذج هناك الفلاحون أو المزارعون الذي يملكون الأرض ويفضلون زراعتها بدلاً من العمل أجراء عند الغير). كذلك أشار ماركس إلى الدور الثوري للسيد ورب العمل الصغير، والمنخرط في علاقة تنافسية لرفع الإنتاجية، في تعزيز الثورة الصناعية. ومن جانبه، أشار فيبر إلى أن الرأسمالي المبكر كان يحتاج إلى مزيج خاص من الخصائص، وذلك من أجل السعي إلى تحقيق مكسب اقتصادي، وفي الوقت نفسه إبداء الزهد الشخصي، وتحقيق مستوى مكثف جديد من الانضباط الشخصي، وذلك للاقتصاد في الوقت والعمالة لصالح تحقيق الأرباح وهلم جراً.

ومن وجهة نظر فيبر، كانت الحركة البيوريتانية قد ساعدت على تدعيم قيام هذه التوجهات، ومن ثم دفعت بصعود الرأسمالية. وكان الأسلوبان اللذان انتهجهما ماركس وفيبر لفهم صعود الرأسمالية قد ألهما أجندات الأبحاث وأديا إلى مناقشات مطولة ومتبصرة، وهذان الأسلوبان متكاملان على الأرجح، وليسا متناقضين.

في الرأسمالية، تأتي الوسائل الحاسمة للإنتاج ذات ملكية خاصة، وتحتاج حشود الموظفين إلى العمل من أجل تغطية النفقات المعيشية لأنفسهم ولعائلاتهم. ويدفع التنافس كل مشروع استثماري للبحث عن وحدات تكلفة أقل، وذلك من أجل غزو أسواق أوسع، وللابتكار في المنتجات وهو ما سوف يعطيه احتكاراً موقتاً. وتغربل أشكال الأزمات وإعادة هيكلة الوحدات الأقل ربحية وتتوزع الأصول الباقية لتلك الوحدات إلى الوحدات الأكثر ربحية. ويتألف «رأس المال» المملوك من قبل الرأسماليين من الماكينات والمباني والأرض وبراءات الاختراع والامتيازات ووسائل النقل والعقود المرتبطة بالتوريد والتوزيع، وأخيراً النفوذ اللازم لرفع الاعتماد. وترتبط قيمة رأس المال بصفة أساسية بقدرته على خلق أرباح مستقبلية وليس بتكلفة اكتسابه، وذلك على الرغم من أنه لا توجد أرباح ما لم يكن الأول أكبر من الثاني. ويؤدي رجل الأعمال الذي يقع على وسائل جديدة مربحة في الجمع بين الإنتاج ومنافذ السوق دوراً رئيساً في الرأسمالية، ويساعد في شرح ديناميتها.

من منظور العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يتضح لنا أن الرأسمالية هي أكثر نظم التنظيم الاقتصادي التي ظهرت في التاريخ الإنساني دينامية. وفي ظروف الحصار، كان اقتصاد السوفيات قادراً على تلبية مجموعة محددة، ولكنها ضيقة، من الأهداف بنجاح، ولكنه تلوى تحت ضغط المنافسة مع العالم الرأسمالي. وكان الاقتصاد الروسي قد أنتج كميات هائلة من الفحم والصلب والأسمنت والكهرباء، لكنه كان سيئاً في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية. أما الصين الشيوعية فحققت معدلاً هائلاً من النمو الاقتصادي، وذلك بتوفيرها نطاقاً عريضاً من السلع الاستهلاكية للعالم، بيد أنها ما كانت لتنجح في ذلك لولا أنها تبنّت العديد من جوانب التنظيم الرأسمالي.

بينما يتم تعريف الإنتاج السلعي على أساس تحويله قوة العمل إلى سلعة، نجد له ميلاً كذلك إلى إخضاع كل مناحي الحياة للتبادل التجاري والموازنة السعرية. إذ كان نمو تجارة العبيد الأطلسية والعبيد في الأمريكتين قائماً على تحويل البشر أنفسهم إلى سلعة، وأثبت هذه التحويل السلعي المبالغ فيه عدم قابليته للاستدامة سياسياً، وكذلك محدوديته اقتصادياً، بيد أن هناك أنظمة عمل وأنظمة استعمارية كررت استخدام النمط نفسه. ولكن اتضح أن نمو الرأسمالية ينطوي على قدر كبير من انعدام المساواة والظلم، وذلك نتيجة افتقاد بعض المناطق للموارد أو السلطات اللازمة لتحقيق النجاح الرأسمالي. وعلى الرغم من أن بعض أجزاء «العالم الثالث» السابق وجدت طريقها إلى النجاح الرأسمالي، إلا أن الكثير منها لم

ينجح بذلك ـ ومن مفارقات القدر هنا أن تلك الدول التي لا تزال تستعمل بعض آليات الحكم الشيوعي تميل للانضمام إلى الفئة الأولى (باستثناء كوريا الشمالية). وفي الكثير من أجزاء العالم التي توقف فيها نمو الرأسمالية نجد النتيجة هي انتشار الطابع الحضري ولكن من دون أن يصحب ذلك تنمية، وبما أدى إلى تنامي الشعوب البائسة من سكان مدن الأكواخ والمحرومين من الحد الأدنى من الخدمات.

أشار ماركس إلى أن الرأسمالية بحاجة، ولمصلحتها الذاتية، إلى أن يتم دمجها بمؤسسات تنظيمية، وأن هذا كان يفسح في المجال لنشوء حركات مثل تلك الداعية إلى تقليل يوم العمل. وكان تاريخ تطور الرأسمالية قد شهد محاولات متعاقبة لتحجيم أو توجيه أو الإضافة إلى المبادئ الرأسمالية من خلال «إزالة الطابع السلعي التجاري» عن المؤسسات العامة (مثل التعليم العام الحر والصحة ومعاشات التقاعد ... إلخ). وتمكّن هذه العملية عدداً من القطاعات السكانية من العيش من دون الدخول مجال التوظيف بأجر ـ أو على الأقل تقلل من اعتمادهم على الأجور. ومنذ عقد السبعينيات، أصبحت مؤسسات «رأسمالية الرفاهة» عرضة للهجوم والتآكل لأنها ظلت على حالها من الشموخ، حيث كانت وراء ما يتراوح بين خُمس وثُلث إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة. وكانت فترة ما بعد الحرب قد شهدت محاولات مستمرة لتنظيم الرأسمالية على الصعيدين الوطني والدولي، مع استخدام السياسات الكينزية لدعم التوظيف، ومع مواءمة الأنموذج

«الفوردي» للاستهلاك الجماهيري لهذا التوظيف الكامل. ولكن الصدمة النفطية وحال التضخم المصحوبة بالركود الاقتصادي التي شهدتها السبعينيات شهدت التخلي عن هذه النماذج والتأكيد على أنموذج السوق الحرة للرأسمالية القائم على «الليبرالية الجديدة»، وصاحب ذلك خصخصة الأصول العامة ومحاولات ضبط الميزانيات الاجتماعية.

قبل عصر العولمة القائمة على «الليبرالية الحديثة»، كانت الجوانب المهمة من عملية تناسخ المجتمع لا تزال تحدث خارج نطاق التبادل السلعي. وكانت العلاقات الأسرية تتأثر بشكل كبير بالنزعة الاستهلاكية التي تعكس مكافآت وضغوط التحول السلعي للأشياء، لكن سيكون من الخطأ افتراض أن هذه العلاقات شكلتها هذه المفاهيم بالكامل. وعلى الرغم من ذلك يشهد تقدم صناعة الأغذية السريعة وانتشار الماكدونالدية (نسبة إلى محلات ماكدونالدز) في المجتمع على الأسلوب الذي يمكن للتحول السلعي من خلاله أن يحل محل العمالة غير المأجورة للإنتاج الأسري. (لاحظ أنه في أثناء ذلك سوف يتحفز المشتري بالإضافة إلى البائع للاستعانة بمزيد من العمالة المأجورة). كذلك خضعت الثقافة والاتصالات لعملية تحول سلعي شاملة وبما أدى إلى وضع عدد من المؤلفات البارزة عن الصناعات الثقافية والرأسمالية القائمة على المعرفة.

كانت الرأسمالية قد واجهت على مر تاريخها الطويل معارضة مستميتة من الحركات العمالية وحركات الفلاحين

المنظمة. وعلى الرغم من أنها نجحت حتى الآن في هزيمة أو احتواء هذه الحركات، إلا أن الرأسمالية في عصر العولمة تظل مثار جدل بقدر ما هي دينامية.

كان نمو الرأسمالية مصحوباً بصعود عشرات الآلاف من الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بالحقوق الشخصية (Personhood) ولكن بحصانات خاصة ليست متاحة للأشخاص. واستتبع الرأسمالية الاستهلاكية والمؤسسية نمو هائل في المديونية الشخصية، بينما زادت بشكل كبير أرباح البنوك ودور الصرافة. وتتحكم دور الصرافة كذلك في معظم الأجور أو المدخرات المؤجلة التي تنبع من إضفاء الطابع التجاري للتأمين الاجتماعي ونمو صناديق المعاشات. وكان ما يقرب من ربع الأسهم في بورصتي لندن ونيويورك مملوكة من قبل صناديق المعاشات. ولا تزال محاولات تفكيك أو إطفاء الطابع السلعي على الضمان الاجتماعي بأشكاله المختلفة تلقى أشكال من المقاومة المستميتة في كبرى البلدان الرأسمالية.

كان نجاح الرأسمالية الخاطف في نهاية القرن العشرين قد طرح تحدياً كبيراً بالنسبة إلى القرن الحادي والعشرين، ويتمثل هذا التحدي في بعض المناطق بالتنمية المفرطة مع تهديد النمو الرأسمالي والنزعة الاستهلاكية لصلاحية العالم للسُكنى، بينما يتمثل في مناطق أخرى بغياب التنمية الرأسمالية وعجز كبرى المؤسسات التنظيمية ـ مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ـ عن قبول واحترام وحماية وسائل التعامل غير

الرأسمالية. حيث نجد هذه المؤسسات تسعى بدلاً من ذلك إلى فرض عملية التحويل السلعي للأشياء بالقوة ـ مثلما تفعل مع «الملكية الفكرية» ـ ومنع أو مقاومة أي محاولات رامية إلى تقويض أو إعاقة أنشطة المؤسسات. ما أدى إلى نشوء دعوات للبحث عن عولمة بديلة، لكن شكلها ليس واضحاً بعد. إن نبوءة ماركس بأن النظام ما بعد الرأسمالي قد يعيد تطوير أشكال التعاون والضبط المالي التي أرستها الرأسمالية نفسها قد تثبت صحتها مع الأيام. فلكي تتحقق لأي عولمة بديلة السيادة، لا بد لها من أن تسعى إلى حشد وتوفيق عدد هائل ومتنوع من أصحاب المصالح المختلفين.

الصناعة (Industrialism)

اقترنت الصناعة (Industrialism) بظهور المجتمع الصناعي الحديث الذي كان الشاغل الأساس لباحثي علم الاجتماع التقليديين في القرن التاسع عشر. فمثل هذا المجتمع يقوم على التطور غير المسبوق للتقنيات الحديثة والقسمة المعقدة للعمل والمدنية والظهور النهائي لحكومات الشعب. وعلى الرغم من أنه نظر إليه كثيراً باعتباره تطوراً متقدماً في تاريخ المجتمع الإنساني، إلا أن دوركهايم و فيبر وماركس بالأخص كانوا مختلفين حول المجتمع الصناعي. حيث خشي دوركهايم من احتمالية التفكك الاجتماعي وحتى من الانهيار، في حين استنكر فيبر ظهور العقلانية الشكلية أحادية البعد التي تركز على الكمية بدلاً من الجودة. وعلى أي حال كان ماركس الناقد الأكثر أهمية للمجتمع الصناعي؛ إذ حاول برهنة أن الانتشار المتزايد للتقنيات الحديثة كان بالفعل نتاج التنافس التراكمي لرأس المال الذي تحجبه العلاقات الاجتماعية التي تدعم هذا التطور، وقبل كل شيء، نشأت هذه المنافسة نتيجة ظهور السلع الجماعية المعممة أو سوق

المجتمع، وكان هذا بدوره نتيجة انفصال المنتجين عن التدخل المباشر في وسائل الإنتاج الذي أدى إلى خلق طبقة من المعدمين. وحدثت هذه التنمية أولاً في الريف الإنكليزي، ووضع أسس قواعد التنافس بين المنتجين المتنافسين الذي قاد بدوره إلى ظهور تقنيات حديثة بلغت ذروتها في الثورة الصناعية، حيث تنافست رؤوس الأموال بعضها مع بعض لزيادة المكاسب والإجبار الاضطراري على كل رؤوس الأموال الفردية بظهور الإنتاج المعمم للسوق. واقتصر مصدر المكاسب في استغلال طبقة العمال الذين كانوا يتقاضون أجراً أقل من السلع التي كانوا ينتجونها. وهكذا كانت الرأسمالية أو المجتمع الصناعي الرأسمالي قبل أي شيء متأصلاً تماماً في الصراع الاجتماعي بين رأس المال ـ ملاّك وسائل الإنتاج ـ والعمال. ومع ذلك أمل ماركس بإمكانية إزالة هذا الاستغلال بقيام ثورة اشتراكية يقودها العمال المستغَلون، يمكن أن تضع أساساً لمجتمع صناعي يقوم على الملكية الجماعية، يُمحى بها هذا الصراع، أو يقل فعلياً على الأقل. وكان المبدأ الأساس بالفعل لهذا المجتمع هو النمو المتزايد للمنتج الاجتماعي الفائض الذي يمكن أن يعيش منه كل فرد مكتفياً، بدلاً من طبقة حاكمة أقلية. كان هذا الفائض نتاج تطور التقنيات الحديثة للرأسمالية والمجتمع الصناعي، ومهما كان مصير الاشتراكية والشيوعية، كانت افتراضات ماركس متحفظة للغاية في بعض النقاط التي تتعلق بالتحرر الصناعي، إذ فصل بشده بين التقنيات الصناعية والعلاقات الاجتماعية التي تطورت منها. أشار العديد من البيئيين، على الأقل غير المؤيدين للماركسية، على نحو صريح إلى أن العديد من التقنيات التي نمت في رحاب الرأسمالية مخربة اجتماعياً

أو حتى هدامة، وأن أي مجتمع بديل سيحد بالإجماع من النمو الصناعي.

استمرت هذه الموضوعات في تضمنها معاني هائلة ليست أقل من تلك الاستراتيجيات المتطورة (الرأسمالية) التي رأت الصناعة كأفضل الوسائل لتشجيع التطور. أكثر من ذلك، لم يكن لهذا التطور جدوى لقطاعات كبيرة من السكان في الدول النامية. وسواء كان هذا خطأ الصناعة ذاتها أم لا، أو خطأ السياق الفردي وغير المتكافئ الذي حدث فهو أمر ذو شأن كبير.

في النهاية يمكن مناقشة هذا إلى أبعد من ذلك، فمن بعض النقاط يمكن أن تكون هذه المناقشة قديمة، كما قامت الحداثة السابقة على نمو الشبكات العالمية لمجتمع ما قبل الصناعة. هذه نقطة مثيرة للجدل يمكنها أن تضخّم نهاية الصناعة. وفي أي حال فإن المناقشات السابقة حول مدخل ومعرفة التقنيات أو سياق العلاقات الاجتماعية الرأسمالي بالفعل والعقلانية المؤثرة التي توجد بها مثل هذه التقنيات، مهمة حتى لا تذهب هذه المناقشات الصناعية أو المتأخرة صناعياً سُدى.

الطبقة (Class)

تعطينا مقولة ماركس وإنغلز من أن «تاريخ المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو في الأصل تاريخ الصراعات الطبقية» نقطة البداية لمباشرة عملية تحليل منظمة للطبقة (Class). ويرى ماركس وإنغلز أن هناك عدداً من التقسيمات الاقتصادية المعينة ـ أطلقوا عليها اسم «طبقة» ـ تشكل أساس الفرص الحياتية للناس ومصالحهم وأشكال وعيهم، وتحرك أشكال الصراع الاجتماعي كافة. وكانت ردود الفعل على هذه النظرية كثيرة عند علماء الاجتماع بسبب «اختزالها كل شيء إلى طبقات اجتماعية». هذا مع العلم أن أهمية هذا الدور القوي المعطى للطبقات الاجتماعية ضعف مؤخراً، ما جعل بعضهم يعلن «موت الطبقات الاجتماعية»، معتبرين أن هناك أشكالاً جديدة من التقسيمات الاجتماعية باتت أكثر أهمية من الطبقات الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، تظل الطبقات الاجتماعية، في ضوء الفهم الصحيح لها،

عاملاً مهماً في الحياة الاجتماعية، ومن المهم فهم مضامينها وحدودها.

كانت رؤية ماركس تقول إن الطبقات في أي مجتمع يحددها امتلاك أو عدم امتلاك وسائل الإنتاج، وإن هذه العلاقات القائمة على الملكية تشكل أساس العلاقات الطبقية الرأسمالية والعمالية. من هنا، فإن العلاقات الطبقية هي في الواقع علاقات للملكية والعمل. وتوجد الطبقات في كل المجتمعات التي يوجد فيها إطار قانوني لعلاقات الملكية يميز المالكين عن غير المالكين، والتي يوجد فيها كذلك تقسيم للعمالة بشكل يسمح للمنتجين بإنتاج فائض على حاجتهم. ورأى ماركس في الفصل بين من يملك وسائل الإنتاج ومن لايملكها أمراً جوهرياً في النمط الإنتاج لأي مجتمع. ورأى ماكس فيبر أيضاً أن «المؤسسات الطبقية» تنشأ من التقسيمات الاقتصادية المتجذرة في علاقات التملك والعلاقات السوقية. وتشكل التقسيمات في الملكية والسوق معاً «الموقف السوقي» لأي شخص: أي نوعية السلع والخدمات التي يملكها، والتي تشكل فرصته لممارسة نفوذه في أسواق العمالة وأسواق السلع والأسواق الرأسمالية، والتي يمكنه استخدامها لتوليد دخل له. ويشغل الناس مؤسسات طبقية متماثلة عندما يملكون قدرة متماثلة على الحصول على الفرص المعيشية التي تكون السوق وسيطها. وتُعدّ هذه المؤسسات الاجتماعية «مكونات سببية» في فرصهم المعيشية، وتشكل الأسس التي تقوم عليها تجاربهم المعيشية والحياتية.

تشير هذه المناقشات إلى بنية المواقف الطبقية على المستوى الاقتصادي، حيث هناك قضايا عديدة تتعلق بعدد وحدود هذه المواقف، خصوصاً بالنسبة إلى علاقات الملكية والتوظيف التي تعرفهم، وأهميتها الدائمة كمكونات سببية في حياة أفرادها. وعلى الرغم من أن ماركس تبنى نظرة مزدوجة إلى العلاقات الطبقية، إلا أنه أقر بوجود عدد من الطبقات «الوسيطة». واتخذ فيبر نظرة أكثر تمييزاً لطبيعة التقسيمات الطبقية، ويختلف المحللون المعاصرون في ما بينهم بشكل كبير من حيث عدد الطبقات التي يرونها على المستوى الاقتصادي، بيد أن أحد النماذج البسيطة التي تقوم على أعمال جون غولدثورب (John Goldthorpe)، تميز إحدى عشرة طبقة اقتصادية، هي: كبار الملاك وأرباب العمل الصغار والمزارعون والعاملون في الأشغال الحرة ومقدمو الخدمات العليا ومقدمو الخدمات الدنيا والعمال غير اليدويين الروتينيون والعمال اليدويون المشرفون والعمال اليدويون المهرة والعمال اليدويون غير المهرة والعمال الزراعيون. وحدود هذه الفئات ليست بالصارمة ولا بالشاملة، وعليه يكون من المفيد غالباً أن يتم تكتيل أو فصل المؤسسات الطبقية وفقاً للاحتياجات الخاصة بكل بحث.

مع ذلك ثمة تساؤل إضافي يطرح نفسه يتعلق بالمدى التي تتشكل به هذه التصنيفات الاقتصادية للمؤسسات الطبقية ـ أو الطبقات الاقتصادية اختصاراً ـ في ما أطلق عليه فيبر اسم «الطبقات

الاجتماعية». إن أي طبقة اجتماعية هي مجموعة كلية فعلية وليست مجرد تقسيم إحصائي، وتناول ماركس هذا السؤال من حيث تحول «طبقة اقتصادية في نفسها» إلى «طبقة اجتماعية لنفسها». ووصف أنتوني غيدنز هذه العملية بـ«الانبنائية»، أي عملية انغلاق اجتماعية يترابط فيها الأفراد الذين يشغلون مواقع ومكانات اجتماعية معينة في تكتلات اجتماعية عريضة ظاهرة الانفصال عن التكتلات الأخرى. وتتشكل مثل هذه الطبقات الاجتماعية ديمغرافياً متى كانت أنماط الحراك والتفاعل والتجمع تربط بين شاغلي المواقع الطبقية معاً. وتتواجد إلى المدى الذي يترابط من خلاله الأفراد الذين يشغلون المواقف الطبقية، من خلال حراكهم المهني، ويتحولون إلى تجمعات اجتماعية مستقرة نسبياً. وكان غولدثورب قد ذهب إلى أن «معدل ونمط الحراك هو الذي يحدد مدى الاعتراف بالطبقات كتجمعات من الأفراد والعائلات التي تشغل مواقع مماثلة ضمن التقسيم الاجتماعي للعمالة على مر الزمن». وتعد المواقف الطبقية جزءاً من الطبقة الاجتماعية نفسها إذا كانت سهلة الحركة والتفاعل ومتكررة في ما بينها. وتشكل قطاعاً من مواقع الملكية والعمل، والتي يمكن الحركة خلالها كحراك قائم مدى الحياة للأفراد (حراك ضمن الأجيال) أو حركة بين الأجيال (حراك بين الأجيال) والتي يحدث في ما بينها تفاعل سهل ومتكرر. وقد يتضمن هذا التفاعل روابط الأسرة وتشكيل الأسر وروابط الزواج والشراكات وعلاقات الأبوّة والقرابة والصداقة وما على شاكلتها من أشكال التفاعل الحميم مثل

الاختلاط الاجتماعي في أوقات الفراغ وعضوية النوادي. وفي كل هذه الوسائل، يرتبط الأفراد بهياكل أكبر وأكثر تماسكاً تنقسم إلى طبقات بعضها فوق بعض لتشكل منظومة من التقسيم الاجتماعي يتشارك فيها أفراد طبقة اجتماعية معينة عدداً من التجارب والفرص الحياتية المهمة.

يساعدنا الفارق المميز بين المواقف الاجتماعية والطبقات الاجتماعية في حل إحدى المسائل الجوهرية التي برزت في الدراسات التي تناولت التقسيم الطبقي الاجتماعي. وقد أصاب النقاد النسويون (Feminist) بإشارتهم إلى أشكال النقص التي تشوب أي نظرة إزاء الطبقاتُ الاجتماعية تقوم على أساس احتواء النساء ضمن المجموعة الأكبر التي تشكلها عائلاتهن أو أزواجهن، حيث ذهبوا إلى أن الأفراد، وليس العائلات، هم الذين يشكلون وحدات التقسيم الطبقي. ومن الواضح الآن أن تخصيص النساء والرجال بشكل منفصل، كأفراد، هو الاستراتيجية الملائمة لأي بحث للمواقف الاجتماعية، ولكن الوحدات الأساسية للطبقة الاجتماعية هي العائلات الأسرية التي يشكلها الرجال والنساء معاً.

ثمة قضية إضافية في تحليل الطبقات نجدها تتصدر المناقشات التي تتناول وفاة الطبقات الاجتماعية. وهذه القضية هي قضية الوعي الطبقي والهوية الطبقية: وهي المدى الذي تترابط من خلاله المواقف الطبقية بأشكال الوعي الطبقي التي تتضمن هويات

طبقية معينة وتصورات للمجتمعات كأشياء منقسمة لطبقات. وعلى الرغم من أن بوسعنا القول إن المواقف الطبقية المُعرّفة اقتصادياً تشكل أسس الفرص الحياتية المهمة، ويميل الناس لأن يتشكلوا في طبقات اجتماعية من خلال أنماط حراكهم وتجمعهم، بيد أنهم قد لا يشكلون وعياً طبقياً، وقد لا يشاركون في أفعال جماعية تقوم بها طبقة بأكملها. وأشار نقاد التحليل الطبقي إلى حقيقة أن هناك أعداداً أقل اليوم من الناس الراغبين في تحديد هويتها قياماً على انتماءاتها الطبقية، وأن أساليب الحياة المرتكزة على الجنس والعرقية والاستهلاك باتت أكثر أهمية في الهوية الاجتماعية. ويُعتقد أن أشكال الحياة الاجتماعية في ما بعد العصر الصناعي والعصر الحديث تضمنت تآكلاً طويل الأمد في علامات الدونية والفوقية الاجتماعية، وكذا أشكال الوعي التي كانت في السابق تجعل العلاقات الطبقية ظاهرة ومميزة. وقياماً على هذه الحقيقة توصل الباحثون إلى أن الطبقات لم تعد موجودة. ولكن يشير مؤيدو التحليل الطبقي إلى الأهمية المستمرة للطبقات من حيث الفرص الحياتية والعلاقات الاجتماعية، ويرون النزعات الحالية باعتبارها مؤشراً بيساطة على عدم الارتباط بين الواقع الهيكلي (البنيوي) للطبقات وأشكال الوعي والفعل الخاصة بها. وتواصل الطبقات وجودها وممارستها للتأثير في حياة الناس، حيث إن كل ما في الأمر أنها لم تعد واقعاً جوهرياً على نحو ما كانت عليه في الماضي. والخُلاصة هي أن العلاقات الطبقية لم تختف، وإنما أصبحت أقل وضوحاً وبروزاً.

وعليه تظل الطبقات جزءاً مهماً من أجندة أبحاث علم السوسيولوجيا. وبين الباحثين المؤمنين بالحاجة لتحليل طبقي، نجد إجماعاً متزايداً على أن ما يطلق عليه «مُخطط غولدثورب» يمنحنا أفضل مقياس للطبقة الاجتماعية. وجرى استخدام أشكال من هذا المخطط في عدد من الدراسات المقارنة للحراك الاجتماعي، ولاقت تأييداً عالمياً واسعاً. كما جرى تطوير نسخة معدلة بشكل طفيف من مُخطط غولدثورب للاستخدام في الإحصاءات السكانية والإحصائيات الحكومية الرسمية (وهو ما يطلق عليه (NS-SEC)، الذي تم تطويره في جامعة إيسيكس)، وبدأ استخدام هذه النسخة في الأبحاث السوسيولوجية.

العمل المنزلي (Domestic Labour)

دخل هذا المفهوم (Domestic Labour) علم الاجتماع، الذي نشأ في الأصل أثناء الحركة النسائية، في عقد السبعينيات، وذلك بداية من دراسة آن أوكلي (Ann Oakley) للعمل المنزلي باعتباره عملاً متدني المكانة ويستنزف ساعات طويلة وهزيل الأجر. وكانت الافتراضات المسلّم بها، والتي كانت تُطبّع ارتباط النساء بالمنزل، وارتباط النسوية بالعمل المنزلي، قد تعرضت لكثير من الاهتزاز، إذ بات للنظرة التي تعتبر العمل المنزلي موضوعاً جديراً بالدراسة، وأن الطهي والتنظيف والغسيل وغيرها من الأعمال المرتبطة بإدارة شؤون المنزل تتضمن عملاً، أصداؤها الواسعة والطويلة الأمد، ونهضت كمؤشر على بداية حدوث تغير كبير في التفكير السوسيولوجي ليس حول العمل والتوظيف فقط، وإنما حول التقسيم الجنسي والاجتماعي.

كانت معظم التحليلات النسوية قد ركزت على تحديد المنتفعين الأساسيين مما تقوم به النساء من أعمال غير مدفوعة

الأجر في المنزل. وكما أصبح معروفاً بـ«مناقشات العمل المنزلي»، تطلع النسويون الراديكاليون إلى الرجال والأزواج باعتبارهم المستفيدين من العمل غير مدفوع الأجر الذي تقوم به النساء. وكان النسويون الاجتماعيون قد ركزوا في البداية على تحقق النقل «الحر» للقيمة إلى أرباب العمل الرأسماليين من خلال توظيف العمال الذكور والذين لم يتحمل أرباب العمل تكاليف التكاثر اليومية لهم، وبما أدى إلى التحول لتفسير أوسع لدور العمل المنزلي في إعادة إنتاج الرأسمالية كنمط إنتاجي، شاملاً شروطه الأيديولوجية. وكانت نظرية ماركس عن القيمة الفائضة، والتي تتناول تكلفة معاودة إنتاج (Reproduction) قوة العمل من حيث قيمة السلع «الضرورية» (من غذاء، ومأوى وكساء)، قد دعمها تمييزه المهم بين الإنتاج ومعاودة الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، لم تولِ أي اعتبار للعمل المنزلي الإضافي وغير مدفوع الأجر والمطلوب لإكثار قوة العمل، وبما طرح تحدياً جوهرياً أمام النظرية. وفي الثمانينيات، وعلى الرغم من المناقشات الملغزة، كان هناك اتفاق واسع على أن العمل المنزلي غير المدفوع كان يسهم في تأبيد كل من علاقات النوع الجنسي والطبقات نظراً إلى أن توافر الرجال للتوظيف المدفوع الرسمي كان يُبنى على العمل المنزلي غير المدفوع للنساء. كما تعرضت نظريات التقسيم الطبقي المهيمنة، التي اتخذت من مهنة المرء مؤشراً على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، لقدر هائل من التقويض نتيجة

تنامي الوعي بأن التوظيف المدفوع لا يمكن فهمه بمعزل عن الأشكال الأخرى من العمل التي تقف وراءه.

وصلت المداخل التنظيرية الخاصة بالعمل المنزلي إلى مستوى متقدم من النضج والتنوع، بيد أن الجنس وانعدام المساواة يظلان مبدأين هيكليين للتحليل. وتأثراً بأرلي هوتشيلد (Arlie Hochschild)، تم توسيع العمل المنزلي ليشمل الانفعالات (Emotion) غير المادية وأعمال الرعاية. وحفّزت الدراسات التي تناولت التطور التكنولوجي في الأعمال المنزلية مناقشات محمومة حول ما إذا كانت الأجهزة «الموفرة في العمل» مثل أفران الميكروويف، توفر الوقت فعلاً أم أنها ترفع فقط من معايير الكمال في الأعمال المنزلية. وخُصص جانب كبير من الأبحاث الإمبريقية في هذا الصدد لأثر المستويات المتزايدة من التوظيف المدفوع الأجر للنساء في التقسيم المنزلي للعمل. وتشير الأرقام إلى ارتفاع مستوى المساواة المنزلية الجنسية بين الفئات المهنية، بيد أن هذا الارتفاع قد يُعزى إلى شراء التكنولوجيا أو العمالة عنه نتيجة إعادة التوزيع الداخلية للعمل. وينصب الاهتمام حالياً في هذه الخصوص على عودة ظهور الخدمة المنزلية والنمو المتسارع للعمل المنزلي المدفوع الأجر، الذي يمارسه المهاجرون الذين يتم المجيء بهم من البلدان الأقل نمواً، وأشكال التشابك المهني الناجمة عن التفاوت في الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية. ويُنظر إلى العمل المنزلي باعتباره مُكملاً للتقسيم العالمي للعمل. وكان قد تولد عن الوعي الدولي

بإسهام العمل المنزلي محاولات لقياس قيمته، وذلك على أساس زمني بالأخذ بالاعتبار غياب التعاملات النقدية. وتعطينا الحسابات الدولية هنا، التي توازي وتكمّل أساليب المحاسبة المالية الوطنية القياسية، وسيلة مبتكرة لمقارنة الأشكال غير القابلة للقياس في السابق وإمكانية تحقيق الاعتراف الاقتصادي الرسمي بالعمل المنزلي.

العولمة (Globalisation)

خضع مفهوم العولمة (Globalisation) للتحليل بطرق مختلفة. إن السمة الأساسية لكافة التوجهات الحالية هي الرأي القائل إن العديد من المشاكل المعاصرة المهمة لا يمكن دراستها على نحو دقيق على مستوى الأمم، أي من حيث المجتمع القومي أو العلاقات القومية الداخلية. وبدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى وضع نظريات في ما يختص بهذه التوجهات في ظل عمليات العولمة (عبر الحدود القومية) التي تتجاوز مستوى الدولة القومية. ومن المفيد تمييز العولمة بشكل عام (العولمة الشاملة) عن شكلها السائد في العالم اليوم (العولمة الرأسمالية) وعن الأشكال البديلة.

يمكن تعريف العولمة الشاملة من خلال أربع ظواهر ظهرت أو تكثفت منذ منتصف القرن العشرين:

١ ـ الثورة الإلكترونية التي حولت القاعدة التكنولوجية والرؤية العالمية لوسائل الإعلام والكثير من البنية الأساسية المادية للعالم اليوم.

٢ ـ القضاء على الاستعمار في معظم افريقيا وآسيا ومنطقة الكاريبي، بتأثيراتها العظمى في الأنشطة الاقتصادية والثقافية، والهجرة، وأشكال ما بعد الاستعمار.

٣ ـ إنشاء مساحات اجتماعية عبر الحدود القومية.

٤ ـ أشكال جديدة للعالمية تُمكّن الناس والجماعات من بناء هويات متعددة.

تتجلى خصائص العولمة الشاملة كأوضح ما يكون في هيمنة العولمة الرأسمالية، وخضعت العولمة الرأسمالية للدراسة في أربع طرق رئيسة من خلال المفاهيم المتنافسة؛ وهي مقاربة الأنظمة العالمية، ومقاربة الثقافة العالمية، ومقاربة السياسة العالمية والمجتمع، ومقاربة الرأسمالية العالمية.

تعمَد مقاربة **الأنظمة العالمية** ـ المستوحاة من عمل إيمانويل والرشتاين ـ إلى التمييز بين البلدان الجوهرية والنصف هامشية والهامشية من حيث أدوارها المتغيرة في **التقسيم الدولي للعمل** الخاضع لسيطرة نظام الرأسمالي العالمي. ولا يوجد بُعد عالمي في أنموذج أنظمة العالم، حيث لم تزل حبيسة بؤرة قومية داخلية. كما أن العديد من النقاد يأخذون على أنموذج أنظمة العالم أنه أنموذج اقتصادي (أي إنه يحيل كافة القضايا على عوامل اقتصادية) وغير مقتنعين بأنه بوسعه التعامل مع القضايا الثقافية على نحو مناسب.

أما مقاربة **الثقافة العالمية**، فتنظر إلى العولمة باعتبارها نتيجة هيمنة ثقافة جماهيرية معينة، من شأنها تهديد القوميات والثقافات والهويات المحلية. ومصدر إلهام الموقف هو بزوغ ما أطلق عليه

الباحث الإعلامي مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) اسم القرية العالمية؛ النمو المتسرع الذي حدث في نطاق وسائل الإعلام الجماهيرية. والفكرة الأساسية هنا هي أن انتشار وسائل الإعلام ـ بصفة خاصة التلفاز والإنترنت الآن ـ إنما يعني أن جميع من في العالم معرّضون للصور نفسها، وغالباً في الوقت ذاته. ونظر عالم الإنسانيات، أرجون أبادوراي (Arjun Appadurai)، إلى هذا من ناحية تطور تُدفقات الصور، والمستكملة بتدفقات البشر، وتدفقات الآلات، وتدفقات الأموال، وتدفقات الأفكار. وعلى نحو مماثل، تسفر فكرة مانويل كاستيلس (Mannuel Castells) عن المجتمع المعلوماتي عن أفكار بشأن سعة التدفقات. وتتسبب هذه الإشكالية الدينامية في تعقيد وجود الثقافة العالمية كحقيقة أو احتمال أو ضرب من الخيال. واحتدم هذا الجدل من خلال دراسات ثقافات العولمة في صيغة الجمع، والمحاولات المستمرة لربط العولمة والحداثة وما بعد الاستعمار. ويهتم الباحثون في مجال الثقافة العالمية اهتماماً خاصاً بما يحدث للهويات الإقليمية (داخل البلاد وعبرها) في عالم يخطو صوب العولمة.

تُعد صور الأرض المرسلة من مستكشفي الفضاء مصدر الإلهام للسياسة العالمية ومفهوم المجتمع. ومنها ما أتى في تقرير رائد بعثة الفضاء أبوللو ١٤ ـ إدغار ميتشيل (Edgar Mitchell) ـ في عام ١٩٧١، حيث عبارته الكلاسيكية: «بدا كوكباً جميلاً متناغماً، يبدو هادئاً ومسالماً، أزرق بسحب بيضاء؛ كوكباً يعطيك إحساساً عميقاً ... بمعنى الوطن، بالوجود، بالهوية. إنه ما أفضل أن أسميه الوعي العالمي الفوري». ومن شأن هذا الفهم الفردي للوعي

العالمي، المستوحى من مجرد وجودك في العالم أو التحديق فيه (عادة من خلال وسائل الإعلام)، أن يتعارض مع مفهوم جماعي مستمد من الوجود مع إخواننا من البشر، وتعبئتهم لحل المشاكل العالمية. ومن ثم، يتجادل السياسيون والباحثون في أنحاء العالم حول مفهوم العالمية، من حيث إنه أصبح فكرة يمكن تصديقها في العصر الحديث فحسب، عندما قام العلم والتكنولوجيا والصناعة والقيم العالمية ـ بشكل متزايد ـ بخلق عالم مختلف عن أي بشر من الماضي لحل المشاكل العالمية. ويعج أدب العولمة بمناقشات عن القوة والأهمية المتناقصة للدولة، والأهمية المتزايدة (إن لم تكن هي السلطة الفعلية) للمؤسسات العالمية، ونظم الاعتقاد فوق الوطنية. ويرى هؤلاء الباحثون أنه قد يكون هناك العديد من الأسباب وراء العولمة، بيد أن أهم محركات المستقبل يتمثل في تنظيم الحكم العالمي من خلال مؤسسات مثل المجتمع المدني العالمي. ومن الممكن العثور على أصداء لوجهة النظر هذه في أعمال كُتّاب مثل أنتوني غيدنز ودافيد هارفي (David Harvey)، ممن يربطون العولمة الاجتماعية والسياسية بالحداثة، من خلال أفكار منفصلة أو متصلة من حيث الزمان والمكان.

تقترح مقاربة الرأسمالية العالمية أنموذجاً أكثر وضوحاً للعولمة الرأسمالية. حيث قدّم ليزلي سكلير (Leslie Sklair) مفهوم الممارسات في ما وراء الحدود القومية الذي نشأ مع المنظمات الفاعلة غير الحكومية وعبر حدود الدولة، للتمييز بين مفهوم العولمة المتمركز في الأمة ومفهومها في ما وراء الحدود القومية. ويركز جدول أبحاث هذه النظرية على خصائص الأشكال المؤسسية

المرتبطة بثلاث كوكبات من الممارسات في ما وراء الحدود القومية: الشركات المتعددة القوميات في الاقتصاد العالمي)المجال الاقتصادي)، الطبقة الرأسمالية عبر القومية في السياسة العالمية والمجتمع (المجال السياسي)، والثقافة أو الأيديولوجيا الاستهلاكية (المجال الثقافي ـ الأيديولوجي). وتعتبر هذه الكوكبات محولة للعالم من حيث المشروع الرأسمالي العالمي.

لدى كل من مفاهيم العولمة الأربعة ما يميزها من مواطن قوة وضعف. فمنهج نظام العالم يميل لأن يكون منهجاً اقتصادياً (يقلل من أهمية العوامل الثقافية والسياسية)، إلا أنه لا يمكن تجاهل هذا المنهج تماماً بما أنه كثيراً ما تفسر العولمة من حيث الفاعليات والمؤسسات الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، يميل أنموذج عولمة الثقافة لأن يكون أنموذجاً ثقافياً (التقليل من العوامل الاقتصادية). ولكن بقدر ما أن هناك الكثير من انتقادات للعولمة تصدر عن هؤلاء الذين يركزون على الآثار السلبية لتجانس وسائل الإعلام والتسويق على صعيد الثقافة المحلية والوطنية، فإن هناك الكثير من معتنقي المنهج الثقافي. أما منهج السياسة العالمية والمجتمع فيميل لأن يكون متفائلاً وشاملاً باتحاد ممتاز لإنتاج وجهات نظر العالم، ولكن أقل قبولاً لبرامج البحث في العلوم الاجتماعية. وأخيراً إن مخاطر أنموذج الرأسمالية العالمية أنه يبدو أحادي الجانب عن طريق عمل أولوية للنظام الرأسمالي العالمي وإعطاء اهتمام أقل للقوى العالمية الأخرى.

هناك إجماع متزايد بأن الرأسمالية العالمية ـ مدفوعة من المفاهيم في ما وراء القومية ووقودها الثقافة أو الأيديولوجيا

الاستهلاكية ـ هي أقوى قوة للتغيير في العالم اليوم وأهميتها لا جدال بها، ولكن هناك قدراً كبيراً من الجدل حول عواقبها الطويلة الأجل. وفي حين أن بعض المعلقين تبنى موقفاً قدرياً سعيداً مفترضاً أن الأمور ستكون أفضل في كل وقت نتيجة النمو الاقتصادي، ويرى الأكثر تفاؤلاً الأشياء تتحسن عند المتضررين حالياً، ويقترح آخرون أن هناك مشاكل مع الرأسمالية نتيجة التناقضات داخل أسلوب الإنتاج نفسه، وأن العولمة قد كثفتها. إنهم يحددون أزمة استقطاب الطبقات ـ فكرة أن الأغنياء يزدادون غنى، والفجوات بين طبقات ومجتمعات الأغنياء والفقراء آخذة بالاتساع ـ وأزمة عدم التحمل البيئي ـ فكرة أن استمرار العولمة الرأسمالية ستجعل هذا الكوكب غير صالح للسكنى في نهاية المطاف. وأدى ذلك بالعديدين إلى الاستسلام لموقف ثابت من المناهضة للعولمة أو إلى الاكتئاب القدري، مؤمنين بأن الأمور سوف تزداد سوءاً، وربما لن تتحسن أبداً، ولكن على الأرجح ليس في يد أي أحد أن يقوم بأي شيء حيال ذلك. وتوحي هذه المجادلات بالحاجة الملحة للنظر في بدائل للعولمة الرأسمالية، وربما يمكن لهذا أن يسيطر على النظرية والبحث عن العولمة في المستقبل المتوقع.

الفقر واللامساواة (Poverty and Inequality)

يمكننا أن نصبغ الفقر (Poverty) بتعريفات مختلفة: فهو الافتقار إلى الموارد (الدخل) اللازمة لشراء الضروريات أو لتحقيق مستوى معيشة مقبول؛ من خلال مستويات إنفاق فعلية؛ والحرمان الناجم عن الافتقار إلى الضروريات؛ والافتقار إلى القدرة على تحقيق مستوى معيشة معين، سواءً تحقق هذا المستوى المعيشي أم لا؛ أو العجز عن المشاركة في الأنشطة الحياتية. وفي الوقت نفسه، الاهتمام الاجتماعي باللامساواة قد ركز على نطاق من حالات لامساواة مختلفة: اللامساواة في الدخل؛ اللامساواة الصحية؛ اللامساواة التعليمية؛ أو اللامساواة في فرص التعليم. وحيث يتداخل الفقر واللامساواة عند الحديث عن فقر الدخل واللامساواة في الدخل، فإن هذا هو محور هذه المناقشة. لكن العديد من حالات اللامساواة الأخرى متصلة نمطياً بالفقر أو التميز عند التحكم في الموارد: فالفقراء أقرب إلى أن يكونوا مرضى، وإلى محدودية الفرص التعليمية، وإلى المساكن ذات

المستويات غير المقبولة، وهكذا. كما أن ما أجري من أبحاث على الفقر واللامساواة قد تركز على الاختلافات بين الجماعات من حيث معاناتها من الفقر واللامساواة، وهذا بدلاً من التركيز على عدد الفقراء أو على الفجوات الإجمالية بين الأثرياء والفقراء. وبالتالي لم ينصب الاهتمام على حجم الفقر، بل على نوعية الجماعات الفقيرة ـ المقارنة بين المرأة والرجل، والمقارنة بين مختلف الجماعات الإثنية. وفي ما يتعلق باللامساواة، كان هناك اهتمام بمستويات اللامساواة في الدخل من حيث اختلافها بين الجماعات، وكذلك تركز مختلف الجماعات بناءً على توزيع الدخل. والحقيقة أن من الممكن تعريف اللامساواة عموماً بأنها الفارق بين الجماعات، وليس مجرد نطاق المداخيل المختلفة: فمثلاً، نجد أن اللامساواة الصحية هي الفرص المختلفة للإصابة بالمرض أو الوفاة في مختلف القطاعات السكانية، وأغلبها تلك المنتمية إلى طبقات اجتماعية مختلفة، وكذلك بعض الجماعات الإثنية المختلفة، أو تلك التي تعيش في مناطق مختلفة، ويمكن التفريق أيضاً بناءً على الجنس.

في حين أن الفقر حالة حتمية لم ولن تندثر، إلا أن بداية التصور والمقياس الحديث لفقر الدخل كانت في عام ١٩٠١ من خلال دراسة للفقر في منطقة يورك. ومنذ ذلك التاريخ تعددت تعريفات الفقر، كما أشرنا في بداية هذا المدخل، من خلال الأعمال التي اكتسبت أهميتها من التركيز على الجوانب العلائقية للفقر وتأثيره في المشاركة الجماعية. وحتى في نطاق فقر الدخل نجد

مجموعة من أساليب تحديد النقطة التي عندها يكون الفاصل بين الفقير وغير الفقير: أي خط الفقر. كما كان هناك اهتمام بعدد من المسائل الأخرى عند قياس فقر الدخل. والعديد منها كان مهتماً بالتمييز بين خبرات الفقر، بدلاً من النظر إلى الفقراء على أنهم جماعة متجانسة. فعلى سبيل المثال هناك قياس لاختلافات في عمق الفقر ـ فجوة الفقر؛ وكيفية تفاوت هذه الفجوة بين الجماعات ومع مرور الزمن. كما اعتبرت الفترة الزمنية التي رزح فيها الناس تحت الفقر عاملاً مهماً لفهم الفقر ـ فمن البديهي أن كون المرء فقيراً لمدة خمس سنوات أمر يختلف عن أن يقبع تحت خط الفقر لمدة ثلاثة أشهر فحسب؛ كما فحصت الدراسات العوامل المتصلة بكل من السقوط في الفقر والفكاك منه.

إن المنطلق هو إصلاح نمط خط الفقر الذي يفصل بين من نعتبرهم فقراء ومن لا نعتبرهم فقراء عند أي لحظة زمنية. إذ إن المقاييس التعدادية للفقراء وكذلك مقاييس فجوات الفقر وفترات الفقر الزمنية تتطلب كلها وجود مثل هذا الخط ـ أو سلسلة من مثل هذه الخطوط. وكان هناك أسلوبان لحساب تلك الخطوط، المقاربة المطلقة والمقاربة النسبية (انظر: Platt, 2006). ومن السبل الأخرى لتوصيف هذين النمطين من الخطوط أن نعتبره خطاً ثابتاً أو خطاً يتحرك مع التغيرات في التوزيع الإجمالي للدخل. حيث يحدد الخط الثابت القدر الأدنى من الموارد التي تتيح للناس تحاشي الفقر. فلو امتلك الفرد هذا الحد الأدنى أو أكثر منه لا يكون فقيراً؛ أما إذا امتلك أقل منه فهو فقير. يوحي هذا الخط

الثابت بأن الفقر مرتبط باستيفاء احتياجات الحد الأدنى ولا يتأثر بخبرات الآخرين في المجتمع نفسه ـ فقراء أكانوا أم غير فقراء. فلا يتأثر هذا الخط الثابت بالزيادات (أو الانخفاضات) في حالات اللامساواة، ولا يأخذ بالاعتبار بالضرورة التغيرات في المجتمع أو في الأعراف الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك خط الفقر الأمريكي الذي تم طرحه في عام ١٩٦٩ والمبني على الأعمال التي استغلت موازنات الطعام، ومنها أعمال مولّي أورهانسكي (Mollie Orshansky).

أما الخط المتحرك فيتصل بمجمل توزيع الدخل، تحديداً بالنقطة المركزية للتوزيع ـ أي المتوسط. ويوحي هذا الخط بأن مستويات معيشة الناس ذات ارتباط ببعضها بعضاً: فلا يتعلق الفقر بما تمتلكه أنت ـ أو ما لا تمتلكه، ولكن كذلك بما يمتلكه الناس من حولك وبالأعراف الاجتماعية وأنماط الانفاق التي يوحي بها ذلك. لذا سيتأثر خط الفقر المتحرك بالتغيرات في توزيع الدخل، وبالتغيرات في حالات اللامساواة. حيث يرتفع مع زيادة متوسط الرخاء ـ حيث تحتاج إلى المزيد من المال لتفادي الفقر كلما صار من حولك أكثر ملاءة مالية، في المتوسط؛ كما سيرتفع مع تزايد حالات اللامساواة. مع أن هذا سيعتمد جزئياً على ما إذا كانت اللامساواة متزايدة بسبب سقوط المزيد من الأفراد إلى قاع توزيع الدخل، أو لأن المقتدرين صاروا يحققون مكاسب كبيرة. ولا تعني زيادة خط الفقر المتحرك مع زيادة الرخاء بالضرورة تزايد عدد الفقراء ـ فيمكن لمن هم قرب خط الفقر أن يزيدوا من مدخولاتهم

أيضاً، ولكن عدد الفقراء سيميل إلى الزيادة مع تزايد اللامساواة. ومن الأمثلة على خط الفقر المتحرك هو ذلك الذي استغلته إحصائيات الدخل السنوي الأدنى من المتوسط *(Households Below Average Income)* في بريطانيا.

وبدلاً من أن يهتم البحث في اللامساواة بالدخل بتثبيت خط محدد واستكشاف عدد وخصائص من هم أسفل هذا الخط، فإنه يفحص الفارق الإجمالي بين الأثرياء والفقراء وحصص إجمالي الدخل التي يحملها المقتدرون وغير المقتدرين. ويلخص هذا بصورة أنموذجية بمعامل Gini، وهو رقم ما بين الصفر والواحد تكون له القيمة صفر في حال كان للجميع الدخل نفسه (أي مساواة كاملة)، وتكون له القيمة واحد في حال كان لشخص واحد الدخل كله، بينما ليس لأحد دخل آخر (لا مساواة كاملة). من الواضح أن هذين الطرفين افتراضيان، ولكن ميل هذا المعامل إلى هذا الاتجاه أو ذاك يعد مؤشراً على مستويات اللامساواة في أي دولة أو في أي جماعة من البشر، كما أنه يمكن من المقارنة الزمانية والمكانية. فالمعامل يتراوح في الدول المتقدمة ما بين ٠,٢٥ و٠,٣٥. أما في الدول ذات اللامساواة العالية، مثل البرازيل وجنوب افريقيا، فيمكنه أن يتعدى ٠,٥ أو حتى يرتفع إلى ٠,٦. وزاد معدل اللامساواة في بريطانيا منذ السبعينيات إلى ما بين ٠,٢٥ و٠,٣٥ .

غالباً ما يستند المهمومون بالفقر واللامساواة إلى العدالة الاجتماعية: حيث القول إن خفض معدلات الفقر أو اللامساواة

يخلق مجتمعاً أكثر عدالة، وهو ما يعود بالنفع لا على الفقراء فقط بل على المجتمع ككل، حيث إن التماسك الاجتماعي يزداد وتقل فرص الصدام الاجتماعي مع الأشد فقراً. يشير أنطوني أتكينسون (Anthony Atkinson) إلى أن من الممكن للمرء أن يهتم بأي من الفقر أو اللامساواة فقط، حيث إن الاهتمام بوضعية الذين يعانون اللامساواة لا يتوافق مع الاعتقاد في نسق يعطي على قدر العطاء المقابل، وبالتالي يؤمن بأن اللامساواة ضرورة. في حين قال ريتشارد ويلكينسون (Richard Wilkinson) إنه ما أن تصل الدول إلى مستوى معين من التنمية الاقتصادية، فإن ما ينتج عنه أسوأ العواقب على أولئك الذين في قاع توزيع الدخل ليس مستويات الرخاء بل درجة اللامساواة في المجتمع، حيث إن آثارها السلبية تكون عامة. وفي حين أن الفقر بالضرورة مفهوم يركز على أولئك الذين يمتلكون أقل الموارد، فإن مدخولات الأثرياء هي التي تستدعي انتباه أولئك المهتمين باللامساواة في الدخل، حيث إنهم يحركون التغيرات في قدر اللامساواة في الدخل.

وكما ذكرنا آنفاً، فإن مسألة ما إذا كانت الاختلافات بين الجماعات ذات اهتمام أساسي أم لا تبقى مهمة. وبالتالي، وبغض النظر عما إذا كانت النظرة إلى الفقر على أنه يشكل بحد ذاته معضلة أم لا، فإن من الممكن أن نعتبر أن مختلف مخاطر الفقر التي تحيق بالجماعات غير عادلة، أو أنها تمثل تحدياً لمجتمع الجدارة أو ما

يسمى بالمجتمع الميريتوقراطي (Meritocratic). وعلى العكس، فإن الرابط بين درجات اللامساواة في الموارد وخلاف ذلك من درجات اللامساواة يمكن أن يلفت إلى أولئك الذين يعانون منه (في مجالات الصحة أو التعليم أو الإسكان) بدلاً من أن ينصب الاهتمام فقط على حجم الفجوة بين المقتدر والمعوز.

المنظمة (Organization)

حتى وقت قريب، كان استخدام مصطلح «منظمة» يقتصر تقريباً على الدلالة إلى «منظمة رسمية»؛ أي المجموعات الاجتماعية المؤسسة خصيصاً لأغراض محددة؛ أو كما يقول بيتر بلاو (Peter Blau): «إن المعيار التعريفي للمنظمة الرسمية ـ أو المنظمة باختصار ـ يكمن في وجود إجراءات للتعبئة والتنسيق بين الجهود التي تبذلها مجموعات فرعية ـ عادة ما تكون متخصصة ـ في سعيها نحو تحقيق أهداف مشتركة».

وكان نموذج المنظمة يتمثل في شركة المشروعات أو الوكالة الحكومية، وأكثر النماذج تطوراً من النوع العام هو البيروقراطية. وبتعريفها على هذا النحو، يصعب تصور المنظمة من دون سمات أخرى للحداثة، مثل العمل العقلاني(*)، وعمو الأمية، والنظام القانوني.

والواقع أنه في الإصدارات الكلاسيكية، فإن مصطلح المنظمات يُعتبر مصطلحاً حديثاً، ومن ثم تُستخدم فكرة المنظمة بطرق تدعم وتعتمد على التمييز بين **الحداثة والتقليد**.

ومع تطور إعطاء الأولوية للمنظمة باعتبارها هدفاً في حد ذاتها نشأت وظيفة اجتماعية، حيث كان يُعتقد أن العلاقات الاجتماعية تسهم إسهاماً ضرورياً في الكيانات التي تعتبر جزءاً منها. وفي التحليل الوظيفي للمنظمات، والذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، كان يُنظر إلى عناصر المنظمات بوصفها مساهمة في تماسك المنظمة ككل. إلا أنه ـ منذ البداية ـ كانت التحليلات الأكثر تعقيداً تدرك أن المنظمات الرسمية إنما تجسد ممارسة السلطة، بكونها مؤلفة في المقام الأول من قِبل هذه السلطة. وعلى هذا النحو، فإنه عادة ما يُنظر إليها كمُحرِّض على مقاومة المجموعات ضمنها، ومن ثم لم تكن ـ في المعتاد ـ تؤدي الوظيفة المنتظرة منها. ولهذا السبب، عمد العديد من واضعي نظريات النظام إلى اقتراح أن المنظمات تعمل في كثير من الأحيان على نحو دون ـ مثالي. أما واضعو نظريات الصراع ـ باستخدام مفاهيم الماركسية والفيبرية الجديدة ـ فقد أتوا باستنتاجات أكثر تطرفاً.

جزئياً في إطار الرد على هذه الانتقادات، وجزئياً كعملية تطويرية، بدأ اتجاه الدراسات التنظيمية في إدراك أن الاختلافات بين المنظمات المعاصرة وأنواع المؤسسات الأخرى قد تكون مبالغاً فيها، وأن الـلاعـقـلانـيـة، والأداء دون ـ المثالي إنما هي سمات طبيعية للمنظمات. وبالرغم من أن التفكير في المنظمات من حيث الأداء لم

يزل شائعاً، إلا أن هناك الآن المزيد من الوعي بالآثار المترتبة على مثل هذا التوجه، ورغبة في تقبل وجهات نظر أخرى. ومن ثم يُنظر إلى المنظمات الآن باعتبارها نشاطاً أكثر منها شيئاً في حد ذاته.

وفي النهاية، عمد الاتجاه السائد في الدراسات التنظيمية التحليلية إلى تحديد نفسه ـ بصفة خاصة ـ في إطار مؤسساتي يختلف قليلاً ـ من حيث المبدأ ـ عن ذاك القائم في المجتمعات التقليدية. وثمة اعتراف قيّم بأن المنظمات ليست قاصرة على المنظمات الرسمية. ففي ظل المصادر المختلفة للإلهام الفكري؛ مثل علم الاجتماع وعلم الظواهر، عمدت المفاهيم الجديدة حول المنظمة إلى إجراء عمليات شاملة لتنظيم مركز الاهتمام. وتتضح قيمة هذا جلية في حقبة المنظمة الافتراضية، حيث قد لا يجوز للمنظمة أن تتألف على الإطلاق من تفاعل كل المساهمين في المنظمة في مكان واحد وفي الوقت ذاته. وكما يقترح روبرت كوبر (Robert Cooper): «في أبسط معانيها، المنظمة هي تبنّي نظام من الفوضى».

المؤسسة (Institution)

تُعد المؤسسة (Institution) أنظمة ذات معايير مترابطة تتبع من القيم المشتركة والمعممة من خلال مجتمع معين أو مجموعات اجتماعية معينة بوصفها أحد طرقها الشائعة في التمثيل والتفكير والإحساس. وتمثل جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، كما أنها تعد مصدراً للممارسات الاجتماعية المتكررة، والتي تضطلع من خلالها معظم الأنشطة الاجتماعية. وعلى هذا النحو تعتبر المؤسسات شيئاً جوهرياً بالنسبة إلى فكرة البنيان الاجتماعي والتنظيم البنيوي للنشاطات البشرية.

في البداية ظهرت هذه الفكرة بين علماء الاجتماع لتصف التقاليد والعادات الشعبية للمجتمع والتي كان ينظر إليها على أنها من الضروريات الأساسية لأي حضارة أو تقاليد ثقافية. وعلى سبيل المثال كان ويليام سمنر (William Sumner) ينظر إليها على أنها مجموعة من العادات تنامى بطرق غير مقصودة وغير مخطط لها، حيث تم تبني طرق معينة من التمثيل والتفكير والإحساس، وتم تكرارها عبر الزمن

لتصبح طرق تعامل روتينية مسلماً بها. عرّف هربرت سبنسر (Herbert Spencer) المجتمعات أنها تتألف من مؤسسات محلية وشعائرية وسياسية وإكليريكية (أو دينية) وحرفية (أو مهنية) وصناعية.

عبر دوركهايم عن هذه الفكرة بنجاح حيث أجملها في فكرة المبادئ القانونية أو الأخلاقية أو العرفية الكامنة في الحقائق الاجتماعية الحصرية لمجتمع معين. وعلى سبيل المثال أكد دوركهايم أن الأعمال المنطقية الحسابية للناس في علاقاتهم الاقتصادية لا يمكنها أن تحدث فقط إلا بسبب الافتراض المسبق للأعمال لعنصر الاعتبار المعياري غير التعاقدي الذي يعبّر عنها. يتمثل هذا العنصر بتأسيس العقد الذي من خلاله يكون كل فرد ملزماً بأداء مهامه. كما تشكلت كل الأفعال الاجتماعية بالطريقة نفسها.

تتألف المؤسسات من المعايير والتقديرات الاجتماعية التي تعتبر إلزامية إلى حد بعيد، كما يتم تأديتها ببراعة من خلال فرض عقوبات قاسية لضمان التزام الناس بها. كما تتمثل بتجمع المعايير المترابطة والتي تحدد دورها الاجتماعي والعلاقات بينها. يتحدد دور الطبيب من خلال تأسيس المسؤولية المهنية بمعاييرها الكاملة عن الثقة والأمانة والمسؤولية وهلم جراً. لا يوجد هناك فرق واضح وبيّن بين المعايير والمؤسسة ـ بين المعايير والسلسلة من المعايير ـ ولكن الفكرة الرئيسة للمؤسسات واضحة وتتمثل بالتوقعات المعيارية المتكررة الرئيسة والمعممة. وتشتمل أمثلة المؤسسات على الملكية العامة والتعاقد والديمقراطية والخطاب الحر والمواطنة والأمومة وسلطة الرجال والزواج والحرفية، وتلك المؤسسات على المستوى

الجزئي والتي تتغاير في المحادثة وإعطاء البيانات، تعمل كلها على تنظيم الأدوار المحددة أو سلسلة الأدوار، وتجتمع سوياً في بنيان مؤسسي أكبر. فعندما يضطلع الناس ويمثلون الأدوار التي ترتبط بذلك البنيان المؤسسي المحدد فإنهم يشرعون في خلق مجموعة معينة من العلاقات والتنظيمات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال يمكن أن ينظر إلى الدولة على أنها عبارة عن أنظمة من الأفعال الاجتماعية حيث تنشأ العلاقات بين المشاركين من خلال تلك المؤسسات مثل النظام الديمقراطي والسلطة العليا والملكية المطلقة والمواطنة.

تم التأكيد على أهمية المؤسسات الاجتماعية بالنسبة إلى النظام الاجتماعي بالخصوص في الوظائفية المعيارية، حيث كان ينظر إليها على أنها تمثل توافقاً في الآراء الاجتماعية، كما أنها تحدد الطرق التي يمكن أن تجتمع من خلالها الوظائف الاجتماعية في بوتقة الطرق المستحسنة اجتماعياً. ووفقاً لتالكوت بارسونز، تتمثل أهم المؤسسات الاجتماعية في تلك التي لها دور مهام في تكامل أو مُلاءمة أنشطة الناس مع العالم الذي يعيشون فيه. وعلى هذا الأساس صنّف بارسونز المؤسسات من حيث كونها اقتصادية وسياسية ومحلية ودينية وهكذا، ورأى أن لكل نوع اهتماماته الأساسية في الدور الاجتماعي المعين، كما يشكل حجر الأساس لأجزاء بنيوية معقدة نشأت منها الأنظمة الاجتماعية. وأكد أن تلك الأجزاء البنيوية تشمل النظام الاقتصادي والأنظمة السياسية وأنظمة الزواج والنسب وهلم جراً.

أشار النقد الموجه إلى تلك المقولة إلى حقيقة أن المؤسسات لا يمكنها أن تنفصل عن السلطة التي تمثلها. وتعبّر المؤسسات عن

علاقة السلطة بالمجتمع، المفروضة إلى أبعد الحدود أو أقربها من قبل مجموعة واحدة على بقية المجتمع. ويعتبر الموقف حيث يوجد توافق تام على القيم والمعايير والمؤسسات حالة واحدة قصوى، ويجب أيضاً الاعتراف بالدور الذي تقوم به السلطة والصراع. نوقشت هذه الوجهة من قبل علماء باحثين في جانب الصراع من منظورهم أن التنظيم المؤسسي للسلوك الاجتماعي يمكن أن ينظر إليه كأنموذج من التحكم الأيديولوجي أو الهيمنة. كما أوضح ميشيل فوكو (Michel Foucault) في الآونة الأخيرة كيف أنه كان ينظر إلى المعارف الاستطرادية المشتركة التي من خلالها يدرك الناس عالمهم الاجتماعي ويحددونه، على أنها تمثل تجسيداً لعلاقات السلطة. وحيث إن النظام الاجتماعي يأتي نتيجة التطبيق المشترك بين المعرفة والسلطة فلا يمكن أن ينظر إليه على أنه نتيجة أي واحدة منهما مفردة.

على الرغم من أن بارسونز كان واضحاً جداً بشأن حقيقة أن المؤسسات الاجتماعية لم يكن لها وجود جوهري بحد ذاتها، ولا بد من أن ينظر إليها على أنها نماذج مستقرة نسبياً من المعنى المحمول في أذهان الأفراد، كما اعتبرها بعض أتباعه شيئاً مادياً ومنحها وجوداً وحقيقة منفصلة عنها بالنسبة إلى الأفراد وأفعالهم. وجرى التأكيد مجدداً على رؤية المؤسسات الاجتماعية التي تتسم بدرجة أكبر من الدقة، من قبل نقاد نظرية التفاعلية الرمزية ونظرية البنيوية الوظيفية ممن أكدوا أن المؤسسات الاجتماعية عبارة عن عناصر في إطار التنظيم الحر للمعنى الذي ينظم الناس من خلاله أنشطتهم الاجتماعية. وتقدم المؤسسات إلى الناس تحديداً

للمواقف التي تسمح لهم بتحديد الأدوار التي يمكن أن يتبنوها في المواقف المعينة التي يواجهونها.

وفقاً لبعض الكتّاب، تم تطبيق كلمة موقف أيضاً عملياً على المجموعات الاجتماعية المنظمة مثل المستشفيات والأحزاب السياسية والجامعات والمشاريع التجارية وهلم جراً. وبسبب أن تلك التنظيمات الرسمية ينظر إليها على أنها تنطوي على الممارسات الاجتماعية المتكررة، فقد كانت توصف بالمؤسسات الاجتماعية. وشملت نقاشات إيرفينغ غوفمان دراسة ما أسماه بالمؤسسات الكلية (Total Institutions) وهي عبارة أشار بها إلى التنظيمات التي يتم فصل الناس فيها من خلال الأنشطة اليومية المعتادة من حيث احتياجهم إلى النوم والعمل وقضاء أوقات فراغهم في نطاق حدودها. ونتيجة ذلك تم إخضاعهم لنظام بغاية الصرامة في كل نواحي الحياة ـ حيث يخضعون لسلطة شاملة. وكمثال للمؤسسات الكلية استشهد غوفمان بالسجون ومستشفيات الصحة النفسية ومعسكرات الاعتقال والمدارس الداخلية وثكنات الجيش والأديرة. وعلى الرغم من ضخامة هذه الفكرة إلا أن المحيّر هو نشر فكرة المؤسسة حتى الآن، ومن المستحسن أن نفرق بين المؤسسات والمجموعات التنظيمية التي يمكن أن تكون مرتبطة بها.

النظم العالمية (World Systems)

يرتبط هذا المفهوم بإيمانويل فالرشتاين الذي طوره في كتابه **النظام العالمي الحديث** *(The Modern World System)* الصادر في عام ١٩٧٤. وتوصل العديد من العلماء في مختلف التخصصات العلمية إلى أن منهج فالرشتاين يوفّر لهم إطاراً مفيداً، ويمكن أن توجد أمثلة لأعمالهم في دورية **أبحاث النظم العالمية** *(The Journal of World Systems Research)*. وتطورت أفكار مشابهة على يد أندريه غوندر فرانك في بحوثه حول التخلف في أمريكا اللاتينية، على الرغم من أنه وصل في التسعينيات إلى نقطة رفض ما اعتبره مركزية أوروبية في منهج فالرشتاين.

ووفقاً لما يراه فالرشتاين فإن النظام الاجتماعي وحدة متضمنة ذاتياً فيها تقسيم كامل للعمل. إن النظم العلمية نظم اجتماعية تمتد عبر العديد من الثقافات. قد لا تغطي العالم أجمع لكنها بالنسبة إلى سكان العالم عوالم كاملة لأنها تتضمن شعوباً

مختلفة، وتتضمن مجموعة من الأنشطة التي تلبي كل احتياجات أولئك الذين يعيشون هناك.

يمكن أن يكون هناك نوعان من النظم العالمية هما: الامبراطوريات العالمية والاقتصاديات العالمية. كانت حضارات الصين ومصر وروما القديمة امبراطوريات عالمية. وتماسك هذا النوع من النظام العالمي من خلال مركز سياسي واحد سيطر على توزيع موارد العالم. وعلى العكس من ذلك فإن للاقتصاديات العالمية مراكز سياسية متنوعة وكانت متكاملة سياسياً من خلال علاقات السوق. ووجد الاقتصاد العالمي مع ظهور الرأسمالية في أوروبا في القرن السادس عشر. وبعد اضمحلال روما لم تتمكن امبراطورية عالمية من ترسيخ نفسها في أوروبا التي تفككت إلى دول قومية متنافسة. وبحلول القرن السادس عشر كوّن التجار الرأسماليون في شمال غرب أوروبا شبكة من العلاقات امتدت عبر هذه الدول، وسرعان ما امتدت إلى بقية أنحاء العالم. وفي ذلك الوقت تم تشييد أولى الامبراطوريات الأوروبية الخارجية لكنها لم تكن، وفق مفاهيم فالرشتاين، امبراطوريات عالمية لأنها لم تكن وحدات مكتفية ذاتياً.

ينظر فالرشتاين إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي باعتباره مشيداً في ثلاث مناطق متباينة: المركز، والأطراف، وشبه الأطراف. وهي تؤدي وظائف مختلفة ولها أنماط إنتاج مختلفة، ولكل منها وسائلها المميزة في التحكم بالعمل. ويتكوّن المركز من الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً والعمل بأجر. أما الأطراف

الكثيفة العمالة فتنتج المواد الخام والغذاء وتصدّر هذه المنتجات إلى المناطق المركزية وتستورد بضائعها المصنعة. ويتم التحكم بالعمالة في الأطراف بالقوة سواء من خلال الرق أم «العمالة الجبرية». وبين هذين النمطين يوجد شبه الأطراف وتتسم باعتدال كثافة رأس المال واستخراج الفائض الزراعي من خلال زراعة المحاصيل المشتركة. إن المركز هو المهيمن اقتصادياً ويستغل الأطراف بمساعدة شبه الأطراف. إن استخدام قوة الدولة أمر ضروري لهذه الغاية ومن الضروري أن توجد القوى الأقوى في المركز والدول الأضعف في الأطراف. وبينما يكون للاقتصاد الرأسمالي العالمي البناء نفسه دائماً، فإن مكان الدول قد يتغير، بحيث تعلو دول معينة أو تنهار داخله.

ويدين منهج فالرشتاين بالكثير للماركسية، لكنه يرفض ما يسميه «الماركسية الرسمية» لمجتمعات الدول الاشتراكية، إذ إنها لا تطرح، كما تدعي هذه الدول، بديلاً للرأسمالية لأن اقتصادياتها متكاملة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا يمكن أن توجد بمنأى عنه. ولا يعني ذلك أن فالرشتاين يعتقد بأن الرأسمالية سوف تستمر إلى الأبد، بل هو يوقن بأن النظام الرأسمالي العالمي غارق في تناقضاته. أولاً، إن خفض تكاليف العمالة لتحقيق أرباح أكبر سوف يدمر الطلب الكبير الضروري لمواصلة عملية الإنتاج المربحة، وأن ذلك سوف يؤدي إلى أزمات أكبر وأكبر. ثانياً، إن كل مرة تتمكن فيها حركة معارضة من الحصول على امتيازات لها بشرائها فإن ذلك يصبح موئلاً

لمطالب حركة معارضة تالية، ثم سيكون من المستحيل شراء المعارضة. وسوف يواجه النظام الرأسمالي نهايته. وعندها يمكن أن يتكون «النظام العالمي الاشتراكي»، وإن كان لا يتوقع حدوث ذلك في المستقبل القريب.

وجد أندريه غوندر فرانك في أعمال فالرشتاين روحاً تتسق مع «المصالح التاريخية للنظام العالمي». ورفض فرانك، مثل فالرشتاين أيضاً، نظرية التحديث (Modernization) التي كانت قد أصبحت نوعاً من النظريات الراسخة في الستينيات (القرن العشرين)، ولم يكن توضيح الافتقار للتنمية في أمريكا اللاتينية قائماً على استمرار المجتمعات التقليدية التي لم يتم تحديثها بعد من خلال إدخالها في الاقتصاد العالمي. وفي الواقع، السبب هو وضع هذه الاقتصاديات (المتخلفة) في الاقتصاد العالمي واستغلالها على يد الدول المتقدمة اقتصادياً والتي أبقت عليها دولاً متخلفة اقتصادياً. وأكد فرانك في هذه العبارة الشهيرة «تنمية التخلف» أن المجتمعات الصناعية خفّضت بالفعل من مستوى التنمية في أماكن أخرى من خلال - على سبيل المثال ـ تدمير الحرف المحلية التي لا يمكن أن تنافس السلع الصناعية المستوردة.

بأي حال أصبح فرانك مع نهاية الثمانينيات متبنياً وجهة نظر أكثر نقدية تجاه منهج فالرشتاين. وفي كتابه الصادر في عام ١٩٩٨ **تجديد الشرق: الاقتصاد العالمي في العصر الآسيوي** *(ReOrient: Global Economy in the Asian Age)*، ذكر أن فالرشتاين، وكذلك ماركس

ودوركهايم وفيبر وغيرهم، طرحوا رؤية مركزية أوروبية لتاريخ العالم. وأوضح فالرشتاين كيف أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي كان قد ظهر بداية في أوروبا في القرن السادس عشر ثم انتشر إلى بقية أنحاء العالم. ورأى فرانك أن ذلك يتجاهل التطور الأسبق للاقتصاد العالمي المتركز في الدول الآسيوية. وذكر أن آسيا كانت حتى عام ١٨٠٠ بالفعل تسبق أوروبا في التنمية الاقتصادية. ولم تنهض أوروبا اعتماداً على نفسها، لكنها تسلقت «على أكتاف الاقتصاديات الآسيوية». ولم يتجاوز الغرب آسيا إلا في القرن التاسع عشر. أما النمو اللاحق للدول الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهيمنتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي ينبغي ألا ينظر إلى ذلك على أنه شيء مستحدث، بل هو عودة إلى الهيمنة الاقتصادية الآسيوية في أوقات سابقة. وهذا أمر محل جدل، لكنه بكل تأكيد يجدد وجهات النظر حول التاريخ العالمي.

رفض فرانك أيضاً فكرة أن نمط الإنتاج الرأسمالي المميز يرجع بجذوره إلى غرب أوروبا. ولم تكن القضية الأكثر إثارة للجدل وهي لماذا ظهرت الرأسمالية في أوروبا قضية مهمة بالنسبة إلى فرانك. ورفض الفكرة الماركسية الكلية عن توالي أنماط الإنتاج، وهي سلسلة من المراحل التي تمر بها كل الدول، ويرى أن العديد من العلاقات الإنتاجية المختلفة يمكن أن توجد معاً وهي الواقع كذلك بالفعل. ويوجد هنا ترديد لموقف فالرشتاين الذي يرى أن أنماط الإنتاج المختلفة توجد معاً داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

لم يرفض فرانك مفهوم فالرشتاين عن النظام العالمي، لكنه رأى أنه كان مولعاً بالمركزية الأوروبية، ولم يصبح عالمياً بما فيه الكفاية في تحليله. وفي نهاية كتابه شن فرانك هجوماً على من لديهم تصورات مسبقة بتميز حضارات بعينها ومن فشل في النظر إلى هذه الحضارات باعتبارها تملك «البنا، والعمليات الوظيفية الجوهرية نفسها». ويرى أنه حيثما وجدت اختلافات جوهرية في ما بينها فمرد ذلك إلى التفاعلات داخل النظام العالمي، وأنها ليست نتاجاً لنوع من التنوع الثقافي الأصلي. وكان ينتقد بصفة أساسية صيحة صامويل هانتنغتون (Samuel Huntington) الذائعة التي تقول إن التاريخ العالمي يتصف بصدام أبدي بين الحضارات (Clash of Civilisations).

هل هذه الدعوة إلى تحليل عالمي صحيح تعني أنه تم دمج كل من منهج النظام العالمي ونظرية العولمة؟ وعادة ما يكون لدى منظري النظام العالمي موقف نقدي ممن يكتبون عن العولمة لأن تركيزهم يكون على التغير الحديث العهد، وكأن العالم لم يصبح وحدة واحدة إلا في السنوات الأخيرة. كما أنهم يعتبرون أن الكثير من أدبيات العولمة غير نقدية للعملية نفسها، وغير معنية بالعلاقة بين رأس المال والعمل. ويجد من يكتبون انطلاقاً من وجهة نظر قائمة على العولمة أن منهج النظم العالمية شديد الماركسية وغير قادر على التعامل مع التغير الثقافي. وفي إصراره على الوجود المستمر للنظام العالمي الذي ظهر منذ قرون مضت، فإنه لا يستطيع تناول العصر العالمي الذي نشأ مؤخراً. وبأي حال هناك تنوع كبير للغاية داخل المعسكرَين.

أظهر منهج النظم العالمية ضعف المنهج التحديثي الذي يقول بالتكامل في الاقتصاد العالمي كطريق للتنمية. وهدم ذلك بفاعلية نظريات التطور الاجتماعي (انظر التغير والتطور) التي ترى أن كل المجتمعات تمر بالمراحل نفسها. ويُظهر وعياً نقدياً بوجود التفاوت العالمي، وعلاقات الاستغلال بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وبقائها من قبل الأبنية العالمية. ويصل علاقات الإنتاج في مجتمعات بعينها بوضعها في الاقتصاد العالمي. وقدم عمقاً تاريخياً لتحليل العلاقات العالمية المعاصرة. بأي حال فإن مشكلة بعض كتابات النظام العالمي هي تبنيها منهجاً ثابتاً مفاده «لا شيء يتغير حقيقة»، أو كما يقول فرانك تركيز المركزية الأوروبية على منجزات الغرب.